



الأكاديمية العربية في الدانمرك
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

دراسات محاسبية حول موضوع التجارة الالكترونية

إشراف
أ.د/ وليد ناجي الحيايلى

إعداد
طالب الدكتوراه
مجدي احمد الجعبرى

نظراً للاستقرار على أن يكون موضوع الأطروحة هو مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الالكترونية سوف أقوم فيما يلي بعرض مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع الأطروحة.

الدراسة الأولى : تأثير التجارة الالكترونية على نظم المعلومات المحاسبية **للدكتور زياد هاشم يحيى - جامعة الموصل والباحث صدام محمد محمود** **الحيالى.**

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الآتي:

- ١- توضيح طبيعة التجارة الالكترونية وعلاقتها بعمل نظم المعلومات المحاسبية في الشركات التي تعمل في ظلها.
- ٢- تحديد أهم تأثيرات التجارة الالكترونية على مكونات نظم المعلومات المحاسبية.
- ٣- تحديد أهم تأثيرات التجارة الالكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية.
- ٤- تحديد أهم تأثيرات التجارة الالكترونية على طبيعة نظم المعلومات المحاسبية.

ولتحقيق أهداف البحث اعتمد الباحث على الفرضيتين الآتيتين:

- ١- إن ازدياد التعاملات الاقتصادية في ظل التجارة الالكترونية سوف يفرض على نظم المعلومات المحاسبية أن تطور من أساليبها ومكوناتها في سبيل الوفاء باحتياجات الشركات التي تعمل في ظل التجارة الالكترونية.
- ٢- إن التأثيرات على نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية سوف تتعلق بالتأثير على مكونات نظم المعلومات المحاسبية (المادية والبشرية) وكذلك على مقوماتها وأيضاً على طبيعة عملية تصميمها في الشركات التي تعمل في ظل التجارة الالكترونية.

وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستعانة بالمصادر العلمية ذات العلاقة بموضوعات نظم المعلومات المحاسبية و التجارة الالكترونية و نظم المعلومات الإدارية وتقنيات المعلومات والاتصالات.

و تم تقسيم خطة البحث إلى أربعة مباحث أساسية تناول المبحث الأول منها طبيعة التجارة الالكترونية وعلاقتها بعمل نظم المعلومات المحاسبية في الشركات التي تعمل في ظلها بينما تناول المبحث الثاني مناقشة تأثير التجارة الالكترونية على المكونات المادية والبشرية لنظم المعلومات المحاسبية وتناول المبحث الثالث تحديد تأثير التجارة الالكترونية على المقومات الرئيسية لنظم المعلومات المحاسبية التي تشمل كلاً من المجموعة المستندية و المجموعة الدفترية و دليل الحسابات و مجموعة التقارير والقوائم المالية أما المبحث الرابع فتناول تأثير التجارة الالكترونية على طبيعة نظم المعلومات المحاسبية من حيث إمكانية تصميمها وعلاقتها بنظم المعلومات الأخرى في ظل التجارة الالكترونية.

وتأتى أهمية البحث من خلال محاولة التعرض لـ موضوع حديث يتعلق بإحدى استخدامات تقنيات المعلومات وهو التجارة الالكترونية ومناقشة مدى إمكانية تأثيره على نظم المعلومات المحاسبية.

طبيعة التجارة الالكترونية وعلاقتها بعمل نظم المعلومات المحاسبية.

أولاً: طبيعة التجارة الالكترونية.

تمثل التجارة الالكترونية أحد مجالات استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة والتي ظهرت مفاهيمها وتطورت سبل دراستها والبحث فيها وتقييمها خلال السنوات القليلة الماضية.

وأفاد الباحث أن انتشار استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة في العديد من مجالات الحياة أدى إلى المساهمة في البحث عن إمكانية استخدامها في مجال عالم الأعمال بصورة عامة ومجال الأعمال التجارية بصورة خاصة وهو ما يشير إلى ظهور مصطلح " التجارة الالكترونية " الذي يركز على ممارسة عمليات الترويج والإعلان والبيع والشراء للسلع والخدمات باستخدام الوسائل الالكترونية المتعددة.

ونظراً للمزايا العديدة التي يمكن أن يحققها الانترنت في تحقيق أهداف الأعمال التجارية فقد تم استخدامه بصورة أكبر وأكثر من غيره من المجالات التي تعتمد على الحاسبات الإلكترونية وبالتالي فإنه غالباً ما يرتبط مفهوم التجارة الالكترونية بالانترنت وبالتالي فهو يمثل جزءاً مهماً وأساسياً ضمن مفهوم التجارة الالكترونية.

ولتوضيح مفهوم التجارة الالكترونية تطرق الباحث إلى مجموعة من التعاريف التي وضعها الكتاب والباحثون ومن أهمها ما يلي:

١- حسب ما جاء في تعريف منظمة التجارة العالمية هي توزيع السلع والخدمات وتسويقها بالوسائل الالكترونية.

٢- هي عمليات الإعلان والتعريف للبضائع والخدمات ثم تنفيذ عمليات عقد الصفقات وإبرام العقود ثم الشراء والبيع لتلك البضائع والخدمات ثم سداد القيمة الشرائية عبر شبكات الاتصال المختلفة سواء الانترنت أو غيرها من الشبكات التي تربط بين المشتري والبائع.

٣- مفهوم جديد يشرح عملية بيع أو شراء المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الانترنت وهناك عدة وجهات نظر من أجل تعريف هذا المصطلح فعالم الاتصالات يعرف التجارة الالكترونية بأنها وسيلة من أجل إيصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر الشبكات الكمبيوترية أو عبر أي وسيلة تقنية ومن وجهة نظر الأعمال التجارية فهي عملية تطبيق لتقنية من أجل جعل المعاملات التجارية تجري بصورة تلقائية وسريعة فيما أن الخدمات تعرف التجارة الالكترونية بأنها أداة من أجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين والمدراء في خفض كلفة الخدمة والرفع من كفاءتها والعمل على تسريع

إيصال الخدمة وأخيراً فإن عالم الانترنت يعرفها بالتجارة التي تفتح المجال من أجل بيع وشراء المنتجات والخدمات والمعلومات عبر الانترنت.

٤- مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل إلكترونية كما أنها تعتبر وسيلة من وسائل إيصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر الشبكات الكمبيوترية كما أنها أداة من أدوات تلبية رغبات الشركات والمستهلكين ورجال العمل في خفض تكاليف الخدمات والرفع من كفاءتها والعمل على تسريع إيصال الخدمة إلى مستحقيها.

٥- أداء العمليات التجارية بين الشركات بعضها البعض والشركات والحكومات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكة الاتصالات في أداء تلك العمليات وتهدف إلى رفع الكفاءة في الأداء وتحقيق الفاعلية في التعامل وإنها تتعدى الحدود الزمنية التي تقيد حركة التعاملات التجارية وتتيح استجابة سريعة لطلبات السوق من خلال التفاعل مع العملاء وتعمل على تبسيط الإجراءات ووضوح إجراءات العمل.

ومن خلال ما تقدم عرف الباحث التجارة الإلكترونية بأنها نظام متكامل يتعلق بممارسة العمليات التجارية (من بيع وشراء) وما تتطلبه من إعلان وتوصيل للمعلومات وتسديد واستلام للمبالغ المترتبة عنها وذلك باستخدام الوسائل الإلكترونية المعتمدة على الشبكات بين الشركات أو العملاء التي يحدث بينها هذا النوع من المعاملات ونظراً للمزايا العديدة التي تتمتع بها عملية استخدام الانترنت فإنه يمثل الأساس الأهم في ممارسة التجارة الإلكترونية حيث يمثل الانترنت أحد الوسائل المهمة والمتقدمة ضمن تقنيات المعلومات الحديثة.

وأفاد الباحث أن للتجارة الإلكترونية مجموعة من الأنماط التي تدور حولها بحيث يمكن النظر إلى التجارة الإلكترونية على أنها مفهوم متعدد الأبعاد يمكن تطبيقه واستخدامه في أكثر من نمط وشكل كما يلي:

١- مؤسسة أعمال - مؤسسة أعمال.
يتم هذا النمط بين مؤسسات الأعمال بعضها البعض من خلال شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك لتقديم طلبات الشراء للموردين والعارضين وتسليم الفواتير وإتمام عمليات الدفع وهذا النمط من التجارة الإلكترونية موجود من سنوات عديدة خاصة في تبادل البيانات إلكترونياً من خلال الشبكات الخاصة.

٢- مؤسسة أعمال - مستهلك.
هذا النمط من التجارة الإلكترونية يمثل البيع بالتجزئة في التبادل التجاري العادي وقد توسع بشكل كبير مع ظهور شبكة الانترنت فهناك الآن ما يسمى بـ "المراكز التجارية للتسوق" تقدم خدماتها من خلال عرض السلع والخدمات لصالح المؤسسات وتقوم بتنفيذ الصفقات التجارية من حيث عمليات الشراء والبيع من خلال شبكات الانترنت ويتم الدفع بطرق مختلفة أكثرها شيوعاً بطاقات الائتمان أو الشيكات الإلكترونية أو نقداً عند التسليم.

٣- مؤسسة أعمال - إدارة حكومية.

هذا النمط يغطي كل ا لمعاملات بين الشركات والهيئات الحكومية حيث يمكن الإعلان عن المشتريات الحكومية من خلال شبكة الانترنت ويمكن للشركات أن تتبادل الردود معها إلكترونياً (كما هو الحال في الولايات المتحدة) وحالياً يعتبر هذا النمط في مرحلة وليدة لكنه سوف يتوسع بسرعة كبيرة إذا قامت الحكومات باستخدام عملياتها بأسلوب التجارة الالكترونية.

٤- مستهلك - إدارة حكومية.

هذا النمط لم يبرز بعد لكنه ربما ينتشر مع انتشار التعامل الالكتروني ونمو كل من نمط الشركة إلى المستهلك والشركة والشركة إلى الهيئة الحكومية.

ثانياً - علاقة التجارة الالكترونية بعمل نظم المعلومات المحاسبية.

يمثل نظام المعلومات المحاسبية أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية ويتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المالية و غير المالية لجميع الجهات التي يهملها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها.

وحيث اتجهت العديد من الوحدات الاقتصادية نحو استخدام التجارة الالكترونية إلى الحد الذي أصبح يمثل أحد التغيرات والتطورات التي يجب أن تحقق الوحدات الاقتصادية الفائدة التي يمكن أن تساعدها نحو تحقيق أهدافها وبما أن نظام المعلومات المحاسبية هو نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعمل في نطاقها كما أنه يمثل النظام الرسمي للمعلومات في أي وحدة اقتصادية وبالتالي يقع على عاتقه أن يوفر المعلومات المختلفة للعديد من الجهات التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية المعنية إضافة إلى إمكانية تحقيق أهدافه وأهداف الوحدة الاقتصادية التي يعمل فيها فإن الأمر يتطلب من نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية التي تعمل في ظل التجارة الالكترونية أن تأخذ بنظر الاعتبار كل التغيرات والتطورات التي تحدث في المجالات ا لمتعددة المحيطة ببيئتها وخاصة ما يتعلق بالتطورات المستجدة في مجال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة والتي تمثل التجارة الالكترونية إحداها.

وأكد الباحث انه يمكن القول أن علاقة التجارة الالكترونية بعمل نظم المعلومات المحاسبية سوف يتطلب من نظم الـ معلومات المحاسبية أن تأخذ بالمستجدات التي سوف تفرزها متطلبات العمل في ظل التجارة الالكترونية خاصة ما يتعلق بضرورة استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة في العمل المحاسبي وكذلك إعادة تصميم النظام بما يتلاءم مع عملية التشغيل الالكتروني للبيانات وما يتبعه من تأثيرات أخرى سواء على مكونات أو مقومات النظام.

تأثير التجارة الالكترونية على مكونات نظم المعلومات المحاسبية.

تتعلق مكونات نظام المعلومات المحاسبية بصورة عامة بمجموعة من الأجزاء البشرية والمادية وفي ظل التشغيل اليدوي للبيانات فإن النظام سوف يعتمد بصورة رئيسية على الكادر البشري إضافة إلى مجموعة من الوسائل الآلية أو شبه الآلية البسيطة التي تساعد على القيام بالعمليات المحاسبية ولكن عند قيام الوحدة الاقتصادية بالعمل في ظل التجارة الالكترونية فإن الأمر يتطلب ضرورة استخدام الوسائل الالكترونية والتي يشكل الانترنت أحد أهم هذه الوسائل وبما يعني أن العديد من البيانات يجب أن تعتمد على التشغيل الالكتروني باستخدام الحاسبات وملحقاتها الأمر الذي يتطلب من نظام المعلومات المحاسبية أن يعتمد على التشغيل الالكتروني للبيانات وهو ما يدعو إلى الحاجة لتطوير مكوناته بحيث تشمل كل الوسائل التي يتطلبها العمل في ظل التجارة الالكترونية.

وتوصل الباحث إلى أن مكونات نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية سوف تشمل كلاً من مجموعة الأفراد المؤهلين و أجهزة الحاسوب والبرمجيات وقاعدة البيانات والإجراءات وتقنيات الاتصالات كما يلي:

أولاً: مجموعة الأفراد المؤهلين.

يشكل الأفراد أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية وتزداد أهمية وجود الأفراد ضمن مكونات نظام المعلومات المحاسبية في ظل العمل لأغراض التجارة الالكترونية من حيث ضرورة وجود الأفراد المؤهلين علمياً وعملياً ومدى قدرتهم على أداء العمل المحاسبي في ظل استخدام التقنيات الحديثة وتعدد الجهات التي تتكون لها علاقات مع الوحدة الاقتصادية التي يتم العمل فيها وكذلك زيادة البيانات والمعلومات التي يتطلب تجميعها وتشغيلها وتوصيلها إلى الجهات المعنية. ونظراً لأهمية عنصر الأفراد ضمن إدارة عمل نظم المعلومات المحاسبية فإن نظام المعلومات المحاسبية يمكن أن يشمل مجموعة من الأفراد تضم كلاً من:

١- المحاسبين بكافة درجاتهم الوظيفية (مديري حسابات، محاسبين، معاوني محاسبين، كتاب حسابات) والذين يقع على عاتقهم القيام بكافة الأعمال المحاسبية من تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض للبيانات المحاسبية والمساعدة على برمجتها على الحاسبة الإلكترونية والتأكد من دقة ذلك بصورة دورية مستمرة.

٢- محللو ومصممو نظام المعلومات المحاسبية الذين يقع على عاتقهم القيام بعمليات تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية أو أي من نظمه الفرعية عندما يستدعي الأمر ذلك.

٣- المحللون الماليون الذين يقع على عاتقهم تحليل القوائم المالية الأساسية والإضافية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية أو تحليل أي بيانات أخرى لها علاقة بعمل نظام المعلومات المحاسبية.

٤- المبرمجون الذين يقع على عاتقهم القيام بعمليات البرمجة التي يستلزمها عمل الحاسبات الإلكترونية.

٥- أي أفراد آخرين ضمن جهات لها علاقة بعمل نظام المعلومات المحاسبية في سبيل تبادل المعرفة ومحاولة الاستفادة منها بصورة متبادلة بين نظام المعلومات المحاسبية وأي نظم معلومات أخرى يمكن أن تتواجد ضمن الوحدة الاقتصادية أو خارجها.

ثانياً: أجهزة الحاسوب.

وهي تمثل الوسيلة الأساسية في عمل نظام المعلومات المحاسبية عند العمل في ظل التجارة الإلكترونية نظراً لأنه لا يمكن أداء العمل بدونها سواء من حيث تشغيل البيانات ومعالجتها بالسرعة والدقة المطلوبتين أو من حيث إمكانية إجراء الاتصالات مع الجهات التي يتم التعامل معها وتوصيل البيانات والمعلومات اللازمة لها. كما أن استخدام أجهزة الحاسوب في عمل نظم المعلومات المحاسبية يمكن أن يؤدي إلى الاستفادة من الخصائص الآتية:

١- السماح بتشغيل البيانات المحاسبية بطريقة مرنة قادرة على إنتاج معلومات متعددة من حيث الكم والنوعية في ظل جميع البدائل الممكنة بوقت قصير جداً وعلى درجة عالية من الدقة بمعنى أن استخدام الوسائل الآلية يسهم في تحقيق وتوافر الخصائص النوعية الرئيسة في المعلومات المحاسبية (الملائمة والثقة).

٢- إن استخدام الحاسوب يؤدي إلى تحقيق الرقابة الداخلية والذاتية على تنفيذ العمليات بحيث يمكن تلافي الأخطاء في مراحل التشغيل المختلفة أولاً بأول حيث يتضمن الحاسوب وسائط للضبط والرقابة والتحقق من النتائج.

٣- أن استخدام الحاسوب يساعد على إنجاز الأعمال الحسابية والإدارية بسرعة وبالتالي يؤدي إلى تخفيض التكاليف وخاصة في الحالات التي تزداد فيها تكلفة العمالة اليدوية عن تكلفة التشغيل الآلي ولهذا يرى الكثير من مصممي النظم المحاسبية أن أي آلة مكتبية يجب أن تعطي عائداً يغطي تكلفتها في سنة أو سنتين ويتمثل هذا العائد في وفورات رواتب الموظفين.

٤- أن استخدام الحاسوب يوفر إمكانية إنتاج مستندات متعددة بعملية آلية واحدة وهذه المستندات إما أن تكون نسخاً متعددة من مستند محاسبي واحد أو مستندات وسجلات محاسبية تستخدم لاستيفائها نفس البيانات.

٥- يساعد استخدام الحاسوب في تطبيق أساليب المعرفة الأخرى مثل أساليب بحوث العمليات وتزواجها مما يساعد بدوره على إنشاء نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية وفتح آفاق جديدة للأبحاث والدراسات العلمية.

٦- يتيح التشغيل الآلي للبيانات توفير كمية هائلة من المعلومات المحاسبية وغيرها التي يمكن استخدامها في أغراض مختلفة كالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

٧- يتم تطبيق مبدأ كتابة البيانات مرة واحدة حيث يتم إدخال البيانات في المرة الأولى ويتم تغيير البيانات الموجودة في جميع الملفات المتعلقة بها مباشرة في نفس الوقت ويتم استخراج التقارير تلقائياً.

٨ - القدرة التخزينية وسرعة استرجاع المعلومات للحاسوب أ دى إلى مركزة المعلومات في جهاز معين مما يترتب عليه أخطار مختلفة من عمليات الاختراق وان حماية المعلومات من هذه الأخطار هو السبيل الوحيد والعملي للحفاظ عليها ومثل هذه المسئولية منطوية برؤساء الوحدات الاقتصادية التي تتعامل بالمعلومات وتحفظها في مختلف وسائط الحفظ.

٩- أن استخدام الحاسوب يهيئ الفرصة للوحدات الاقتصادية لبناء هيكلها التنظيمية بشكل أكثر مرونة فغالبا الوحدات التي لا تعتمد على الحاسوب يحدث لديها تأخير في معالجة وتوصيل المعلومات خلال الهيكل التنظيمي وفي مثل هذه الحالة فان استخدام الحاسوب من شأنه أن يوفر المرونة في اختيار الهيكل التنظيمي الملائم بما يساعد في تقلص هذا التأخير.

ثالثاً: البرمجيات.

وهي تتضمن مجموعة من التعليمات التشغيلية الموجهة للحاسوب يقوم بإتباعها لتنفيذ الأهداف المطلوبة من النظام ، ويمكن التفريق بين نوعين أساسيين من البرمجيات وهي برامج النظام وبرامج التطبيقات ومن أمثلة البرمجيات:

١- البرامج التي ينفذها الحاسبة (البرامج المعيارية).

٢- البرامج الجاهزة (التطبيقات الجاهزة).

٣- البرامج المساعدة.

٤- البرامج المترجمة.

٥- أنظمة تشغيل الأقراص.

وتمثل برامج التشغيل (البرامج التطبيقية) كافة البرامج التي يمكن الاستعانة بها في عمل نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية والتي يتم من خلالها تنفيذ مجموعة من الأوامر والتعليمات التي يتم تغذية الحاسب بها لكي تتمكن من استقبال البيانات المختلفة وتوجيهها حسب العمليات المحاسبية اللازمة بهدف استخراج المعلومات المطلوبة.

وتشمل برامج التشغيل التي يمكن استخدامها في مجالات عمل نظام المعلومات الم حاسبية بدرجة أساسية كافة البرامج التطبيقية المحاسبية التي يمكن الاستعانة بها دون الحاجة إلى مبرمج لبرمجة العمليات المحاسبية واستخراج نتائجها.

رابعاً: قاعدة البيانات.

تمثل قاعدة البيانات المحاسبية مجموعة من الملفات المرتبطة مع بعضها البعض بصورة منطقية ومخزونة بطريقة منظمة تسهل وصول البرامج التطبيقية إليها بهدف معالجة البيانات.

ويمثل وجود قاعدة البيانات ضمن مكونات نظام المعلومات المحاسبية أمراً هاماً حيث أن ذلك يساعد على تحقيق الفوائد الآتية:

١- تحتوي قاعدة البيانات المحاسبية على كافة البيانات التي لها علاقة بكافة أنشطة الوحدة الاقتصادية التي تقوم بها لإدارات والأقسام المختلفة فيها مما يؤدي إلى سهولة الوصول إلى أي بيانات ينبغي معالجتها بصورة مباشرة وسريعة.

٢- إن وجود البيانات ضمن قاعدة البيانات بصورة موحدة (مركزية) سوف يؤدي إلى تقليل تكرار عملية حفظ البيانات (في حالة تعدد وجودها ضمن ملفات مستقلة) الأمر الذي يساهم أيضاً في تخفيض تكاليف حفظ البيانات نظراً لعدم الحاجة إلى تكرار الملفات ذات البيانات المتشابهة.

٣- المساهمة في تحقيق حالة التكامل بين النظم الفرعية للمعلومات في الوحدة الاقتصادية من خلال إمكانية إمداد وتبادل البيانات فيما بينها من خلال مصدر موحد متمثل بقاعدة البيانات الأمر الذي يساهم في تقليل الوقت والجهد المبذول في ذلك.

٤- سهولة تجميع البيانات ومعالجتها من قبل المستخدمين (وخاصة من داخل الوحدة الاقتصادية) الأمر الذي يساهم في تقديم المعلومات (المخرجات) بسرعة وبالتالي زيادة كفاءة القرارات التي يمكن أن تتخذ بناءً عليها.

وهناك عدة طرق تستخدم لتنظيم قاعدة البيانات تعتبر جميعها في غاية الأهمية بالنسبة لنظم المعلومات المحاسبية حيث أنها تؤثر على طريقة تنظيم السجلات المحاسبية على ملفات الحاسبة الإلكترونية ومن ثم على كيفية استخدام بيانات هذه الملفات في إعداد التقارير المالية وحيث أن قاعدة البيانات ليست إلا ملفات الحاسبة الإلكترونية التي تقلل من تكرار البيانات إلى أدنى حد ممكن والتي يمكن الوصول إليها بواسطة شخص محدد أو أكثر فإنه يمكن اتباع أي تنظيم للملفات التي تستخدم في إنشاء قاعدة البيانات.

خامساً: الإجراءات.

ويقصد بها مجموعة السياسات والأساليب التي ينبغي إتباعها عند استخدام وتشغيل والتعامل مع نظام المعلومات فعلى سبيل المثال تتمثل الإجراءات التي يجب إتباعها لتشغيل برنامج الرواتب في تحديد موعد تشغيل البرنامج (نهاية الشهر، منتصف الشهر، ... الخ) ومن له سلطة تشغيل البرنامج ومن له حق الاطلاع على مخرجات هذا النظام من كشوفات الرواتب وإشعارات الإضافة وغيره.

سادساً: تقنيات الاتصالات.

يقصد بها: كافة الأنشطة والوسائل المتعلقة بالنقل الإلكتروني للمعلومات والبيانات من موقع لآخر باستخدام الأجهزة والبرامج والوسائط أو القنوات التي تربط بين الحاسبات وبعضها أو بين الحاسبات وبعض الوحدات الآلية الأخرى. وتتخذ عملية الربط شكل شبكة يطلق عليها "شبكة الحاسبات" التي تعرف بأنها مجموعة حاسبات مرتبطة مع بعضها البعض أو مع بعض الوحدات الآلية الأخرى

كالشاشات والطابعات وغيرها بمواقع متقاربة أو متباعدة مكانياً من خلال وسائط أو ق نوات اتصال بحيث يمكن لأي وحدة داخل الشبكة أن تتبادل البيانات وتستخدم الموارد المادية وغير المادية لباقي أعضاء الشبكة مع احتفاظها بقدراتها التشغيلية الخاصة بها وشبكات الاتصال تكون على نوعين:

١ - الشبكات ذات النطاق المحدود (المحلية) وهي الشبكات التي تغطي مواقع متقاربة مكانياً كالتي تربط بين الحاسبات داخل الشركة.

٢ - الشبكات ذات النطاق المتسع وهي الشبكات التي تغطي مواقع متباعدة مكانياً كالتي تربط بين الحاسبات لفروع المصرف المختلفة داخل الدولة أو تربط بين حاسوب الشركة والحاسوب بمركزها الرئيسي في دولة أخرى.

ولاستخدام تلك الشبكات بصورة أكثر فاعلية تعتمد الشركات على ما يعرف بالبرامج الجماعية التي تتيح نمط تفاعلي سريع بين مستخدمي الشبكة من خلال عرض المستندات التي يتم التعامل معها على أكثر من شاشة في وقت واحد وهو ما يتيح لموظفي المصرف التعرف على المتغيرات التي تطرأ على كل مستند لحظة بلحظة وتتم خطوط الاتصال ذات النطاق المتسع عادة عبر خطوط لنقل الاتصالات وتختلف تركيبة الرموز المستعملة في إرسال البيانات عبر هذه الخطوط عن خصائص رموز البيانات الموجودة في الحاسوب ويعني هذا وجوب ترجمة أسلوب الترميز من الحاسوب إلى خطوط نقل الاتصالات ومن ثم إعادة ترجمته عند موقع الحاسوب التالي ويتم ذلك بواسطة أجهزة خاصة من أهمها أجهزة المحولات وأجهزة التحويل المتعدد وتتم عمليات الاتصال من خلال قنوات عديدة أهمها الخطوط الأرضية وأنظمة الإرسال اللاسلكية والأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات.

تأثير التجارة الالكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية.

أفاد الباحث أن نظام المعلومات المحاسبية في أي وحدة اقتصادية يعتمد على مجموعة من المقومات الرئيسية التي يتم العمل المحاسبي بواسطتها وهي تشمل كلاً من المجموعة المستندية، المجموعة الدفترية، دليل الحسابات، مجموعة التقارير والقوائم المالية، وتشكل هذه المقومات مرتكزات أساسية لا يمكن الاستغناء عن أي منها مهما كانت طريقة تشغيل البيانات المتبعة يدوية أم إلكترونية ونظراً لاعتماد نظام المعلومات المحاسبية على التشغيل الإلكتروني للبيانات في حالة العمل في ظل التجارة الالكترونية فإن هناك تأثيراً مباشراً على مقومات النظام يمكن توضيحها كما يلي:

أولاً: الأثر على المجموعة المستندية.

إن الاعتماد على التشغيل الإلكتروني للبيانات يتطلب ضرورة تعديل شكل وطبيعة هذه المستندات أو استخدام مجموعة مستنديه جديدة تشتمل على البيانات الموجودة في المستندات الأصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الإلكتروني الذي يطبق

في الوحدة الاقتصادية وكذلك نظام الترميز المتبع للوصول إلى البيانات التي تم حفظها بواسطة الشريط الممغنط أو الأقراص الممغنطة.

ثانياً: الأثر على المجموعة الدفترية.

في ظل الطريقة المحاسبية التي تتبعها الوحدات الاقتصادية تتعدد الدفاتر المحاسبية ولكن عند الاعتماد على التشغيل الإلكتروني للبيانات تعد ذاكرة الحاسوب والأشرطة الممغنطة والأقراص الممغنطة بمثابة الدفاتر المحاسبية وقد ترتب على تعدد برامج المحاسبة في الأسواق إعداد دفاتر إلكترونية متعددة ومتنوعة تناسب أعمال وأحجام الوحدات الاقتصادية المختلفة مما أدى إلى سهولة التعامل مع هذه الدفاتر وسرعة فائقة جداً في العمليات المختلفة عند التسجيل أو التعديل أو الإلغاء أو الاستفسار.

ثالثاً: الأثر على دليل الحسابات .

إن الاعتماد على التشغيل الإلكتروني للبيانات قد ساعد على تطوير طريقة الإعداد للدليل المحاسبي فضلاً عن المحافظة على سرية البيانات أو الحسابات المسجلة إجمالية كانت أم فرعية وكذلك دقة التصنيف للحسابات.

رابعاً: الأثر على مجموعة التقارير والقوائم المالية.

أدى الاعتماد على التشغيل الإلكتروني للبيانات إلى دقة وسرعة الحصول على التقارير (اليومية – الأسبوعية – الشهرية – الفصلية – السنوية) فضلاً عن إمكانية عرضها على شاشة العرض المرئي وبالتالي سرعة تغير المعلومات التي تضمها التقارير قبل طباعتها أو تخزينها.

إضافة لما تقدم فإن الوحدة الاقتصادية تهدف من التشغيل الإلكتروني للبيانات إلى توفير مزيد من السرعة والدقة فضلاً عن تزويد الإدارة بالتقارير اللازمة ولا يتحقق ذلك إلا في ظل نظام جيد تتوافر فيه عناصر الرقابة الكافية ويجب أن يشمل نظام الرقابة الداخلية النظام بكامله بمعنى الجزء الآلي والجزء الذي بقي يدوياً كما يجب أن تبنى قواعد الرقابة الداخلية في المدخلات والمخرجات فضلاً عن مرحلة التشغيل التي تميزت بانخفاض العنصر البشري وهنا يلاحظ أن استخدام الحاسوب قد أثر في كل من الرقابة الإدارية والرقابة الإجرائية.

وبالنسبة للرقابة الإدارية فإنها تشير إلى الفصل في الهيكل التنظيمي بين الوظائف المتعارضة ويمثل هذا الفصل أحد أساليب الرقابة الوقائية السليمة التي تقضي بعدم السماح لموظف واحد بالجمع بين عدد من الوظائف المترابطة حتى يمكن تلافي مخاطر السرقة والاختلاس والتلاعب بموج ودات الوحدة الاقتصادية وسجلاتها ولتحقيق أهداف الرقابة الإدارية يجب أولاً تحديد الموقع المناسب لإدارة الحاسوب في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية ككل ويختلف هذا الموقع من وحدة إلى أخرى حسب حجم الوحدة وطبيعة نشاطها والسياسات المتبعة من قبلها وبعد دراسة الموقع الذي يمكن أن تتخذه إدارة الحاسوب في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية يجب دراسة التنظيم الداخلي السليم لهذه الإدارة حيث يمثل التنظيم الداخلي السليم عامل هام

يساعد على زيادة الثقة في نظام الرقابة الداخلية ولتحقيق مزيد من الثقة لابد من توضيح الحدود الفاصلة بين الوظائف الأساسية لهذه الإدارات فضلاً عن تحديد مواصفات هذه الوظائف والسلطات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم. أما الرقابة الإجرائية فتهدف إلى تأكيد صحة وشمولية معالجة البيانات المحاسبية وان لا يتداول تلك البيانات المعالجة إلا من يصرح لهم وتقسم أساليب الرقابة الإجرائية في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات إلى ثلاث مجموعات وهي أساليب الرقابة على المدخلات وأساليب الرقابة على معالجة البيانات وأساليب الرقابة على المخرجات كما يلي:

١- أساليب الرقابة على المدخلات وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من صحة اعتماد البيانات (التي يستلمها قسم معالجة البيانات) بواسطة موظف مختص ومن سلامة تحويلها بصورة تمكن الحاسوب من التعرف عليها ومن عدم فقدانها أو الإضافة إليها أو الحذف منها أو طبع صورة منها أو عمل أي تعديلات غير مشروعة في البيانات المرسلة حتى وان كان ذلك من خلال خطوط الاتصال المباشر وتشمل أساليب الرقابة على المدخلات تلك الأساليب التي تتعلق برفض تصحيح أو إعادة إدخال البيانات السابق إدخالها.

٢- أساليب الرقابة على معالجة البيانات : وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ عمليات معالجة البيانات إلكترونياً طبقاً للتطبيقات المحددة.

٣- أساليب الرقابة على المخرجات: تهدف إلى تأكيد دقة مخرجات عمليات معالجة البيانات وتداول هذه المخرجات بواسطة الأشخاص المصرح لهم فقط.

كما إن الاعتماد على التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية أدى إلى افتقاد أغلب مستندات التدقيق وكذلك ظهور أخطار محيطية بعملية التشغيل وحماية البيانات ويمكن القول على نحو عام انه قد ترتب على ذلك حد وث تغيير في طبيعة مسار المراجعة وبالتالي تغيير في إجراءات التدقيق بصيغة عامة وقد أوضحت الدراسات أن من أهم العوامل التي شجعت على حدوث سرقات ومخاطر التزوير في الوحدات الاقتصادية التي تستخدم الحاسوب في تشغيل البيانات المحاسبية وهو عدم فهم مدققي الحسابات طبيعة عمل الحاسوب بالدرجة الأولى فالمعالجة الإلكترونية للبيانات لا تغير من أهداف التدقيق وإنما تؤثر في طريقة تشغيل وتخزين البيانات المحاسبية ومما يتبع ذلك من وجوب تطويع إجراءات التدقيق لملائمة بيئة التشغيل الجديدة وقد حدد دليل التدقيق الدولي رقم (٤٠١) دور المدقق في هذه الحالة بأنه يجب على مدقق الحسابات في ظل ظروف المعالجة الإلكترونية للبيانات أن يتفهم المكونات المادية للحاسوب وكذلك البرامجيات ونظم المعالجة الإلكترونية بالقدر الذي يمكنه من تخطيط عملية التدقيق وتفهم آثار استخدام الحاسوب في تقييم ضوابط الرقابة الداخلية وتطبيق إجراءات التدقيق وخاصة أساليب التدقيق الفنية المساعدة كما يجب على المدقق أن يكون على قدر كاف من الإلمام بتشغيل البيانات المحاسبية بالشكل اللازم لتنفيذ إجراءات التدقيق اعتماداً على منهج التدقيق المطبق. كذلك أوضحت الدراسات أنه من أهم عوامل حدوث السرقات هو عدم اتفاق

إجراءات التدقيق مع طبيعة وبيئة المعالجة الإلكترونية للبيانات مما دعا إلى ضرورة أحداث تغيير في تكنولوجيا التدقيق خاصة في مجالات استخدام الحاسوب والأساليب الإحصائية والرياضية وأساليب التحليل الكمي وذلك يمثل أهم الاتجاهات المعاصرة في التدقيق فلكي يكون المدقق قادراً على تقويم نظام الرقابة الداخلية لا بد أن يكون متفهماً للجوانب الفنية في تشغيل البيانات المحاسبية والمشكلات المرتبطة بها.

النتائج.

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١- لكي تحقق نظم المعلومات المحاسبية وتساهم في تحقيق أهداف الشركات التي تعمل فيها لا بد أن تأخذ بنظر الاعتبار كل التغيرات والتطورات التي تحدث في المجالات المتعددة المحيطة ببيئتها وخاصة ما يتعلق بالتطورات المستجدة في مجال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة والتي تمثل التجارة الإلكترونية إحداها.

٢- إن انضمام العديد من الشركات للعمل في ظل التجارة الإلكترونية يتطلب من نظم المعلومات المحاسبية إعادة وتقييم مكوناتها وأساليبها المستخدمة في تجميع البيانات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم توصيلها إلى الجهات التي يمكن أن تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعددة.

٣- أن عمل نظم المعلومات المحاسبية في الشركات التي تعمل في ظل التجارة الإلكترونية يتطلب الاهتمام بالكادر البشري (المتمثل بالأفراد القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية) وتطوير مهاراته المعرفية في مجالات استخدام أساليب تقنيات المعلومات لكي يكون بمقدوره التعامل معها وتحقيق الفائدة من استخدامها في مجال عمل نظم المعلومات المحاسبية.

٤- إن العمل في ظل التجارة الإلكترونية سوف يؤثر على المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية والمتمثلة بكل من المجموعة المستندية ، المجموعة الدفترية ، دليل الحسابات، مجموعة التقارير والقوائم المالية ، الأمر الذي يتطلب ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار هذه التأثيرات وانعكاساتها على عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية.

٥- إن طبيعة نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية سوف تؤدي إلى ضرورة اعتماد الوسائل الإلكترونية في عملية تصميمها إضافة إلى ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار علاقات التنسيق والترابط مع نظم المعلومات الأخرى التي تعمل في الشركة المعنية وخاصة نظم المعلومات الإدارية وصولاً إلى تحقيق نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية يعمل من خلال وجود قاعدة بيانات مركزية يمكن

من خلالها تحقيق أكبر فائدة في عمل النظام وكذلك سرعة البيانات وتوصيل المعلومات الناتجة عنها إضافة إلى المساهمة في تحقيق الجدوى الاقتصادية من عملية تصميم وعمل النظام.

التوصيات.

١- ضرورة مواصلة البحث العلمي في تحديد ودراسة أهم تأثيرات استخدام الأساليب الأخرى لتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة على نظم المعلومات المحاسبية.

٢- إمكانية تعزيز الدراسة الحالية بدراسة ميدانية في عدد من الشركات التي تعمل في ظل التجارة الإلكترونية وخاصة في العراق للوقوف على مدى الأخذ بنظر الاعتبار هذه التأثيرات على نظم المعلومات المحاسبية من الناحية التطبيقية.

٣- ضرورة احتواء المواد الدراسية وخاصة مادة نظم المعلومات المحاسبية على مفردات خاصة باستخدام أساليب تقنيات المعلومات والاتصالات بصورة عامة والتجارة الإلكترونية بصورة خاصة بهدف تهيئة الكادر المحاسبي الذي يتم تخريجه من الكليات والمعاهد العلمية على كيفية فهم طبيعة عمل هذه الأساليب وكذلك كيفية استخدامها في عمل نظم المعلومات المحاسبية.

الدراسة الثانية: واقع التجارة الإلكترونية والتحديات التي تواجهها عربياً ومحلياً للدكتور ثناء أبا زيد مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٧) العدد (٤) ٢٠٠٥.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم التجارة الإلكترونية وأهميتها وآثارها الاقتصادية ثم استعراض لواقعها عالمياً والتركيز على الصورة الحالية لها في الدول العربية وسوريا كما يستعرض هذا البحث لأهم التحديات والعقبات التي تقف أمام تطور التجارة الإلكترونية في الوطن العربي وسوريا وصولاً لبعض الاقتراحات التي يراها الباحث مناسبة لدفع هذا النوع من التجارة نحو الأمام.

وتتبع أهمية البحث من التطور الكبير الذي وصلت إليه ثورة المعلومات واستخدامها بشكل كبير في إنجاز عمليات التبادل التجاري بفترات زمنية قياسية مخفضة بذلك التكاليف المرتفعة حيث إن التطور المطرد لشبكة الإنترنت وانتشارها وتوسعها الملحوظ حولها أن تلعب الدور الرئيسي لعصر المعلومات وجعلها البنية التحتية في عالم الأعمال حيث أضحت وسيلة هامة لا يمكن أن نغض البصر عنها لإنجاز مختلف أنواعها وبشكل أخص التجارية منها.

وقد اعتمد على الأسلوب النظري المكتبي الذي يقوم على جمع الحقائق والمعلومات عن طبيعة المشكلة المطروحة وأيضاً طريقة الوصف والتحليل لهذه المعلومات للتوصل إلى النتائج المتعلقة بهذا الشأن والتي تساعد إلى بلوغ الهدف المطلوب من البحث.

وقد تناول الباحث خلال الدراسة الموضوعات التالية:

مفهوم التجارة الإلكترونية.

تمثل التجارة الإلكترونية واحداً من موضوعي ما يسمى بالاقتصاد الرقمي حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقتين هما:

١- التجارة الإلكترونية.

٢- تقنية المعلومات.

فتقنية المعلومات في عصر الحوسبة والاتصال هي التي خلقت الوجود الواقعي للتجارة الإلكترونية التي تعتمد أساساً على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وإدارة النشاط التجاري.

والتجارة الإلكترونية كمفهوم هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الإنترنت أو الأنظمة التقنية المشابهة وتتخذ التجارة الإلكترونية أشكالاً عدة منها عرض السلع والخدمات عبر الإنترنت وإجراء البيع مع عمليات الدفع النقدية أو بالبطاقات النقدية أو غيرها من وسائل الدفع وإنشاء متاجر افتراضية على الإنترنت والقيام بأنشطة التوريد والتوزيع والوكالة التجارية وممارسة الخدمات المالية وخدمات النقل والشحن وغيرها عبر الإنترنت.

وقد صنفت التجارة الإلكترونية عالمياً ضمن نطاق الخدمات وذلك من خلال التقرير الصادر عن منظمة التجارة العالمية (WTO) الخاص بالخدمات بتاريخ ١٧/٣/١٩٩٩ حيث اعتبر التقرير أن توريد الخدمات بالطرق التقنية يقع ضمن نطاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وعليه تخضع هذه التجارة إلى نصوص اتفاقية التجارة العامة كافة في الخدمات من حيث الالتزامات والمتطلبات.

- يجب التفرقة بين مصطلحين هامين هما:

- التجارة الإلكترونية.

- الأعمال الإلكترونية.

حيث نجد أن مجال الأعمال الإلكترونية هو مجال أوسع من التجارة الإلكترونية فينحدر نشاط الأعمال الإلكترونية الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدمية كافة بينما يقتصر مجال التجارة الإلكترونية على مجال البيع والشراء للسلع والخدمات عبر الإنترنت.

ويمكن أن نقسم التجارة الإلكترونية إلى عدد من المعاملات حسب طبيعة المتعاملين:

١ - تعامل بين شركة تجارية وشركة تجارية أخرى.

٢ - تعامل بين شركة تجارية وحكومة.

- ٣ - تعامل بين شركة تجارية ومستهلك فردي.
- ٤ - تعامل بين حكومة ومستهلكين.
- ٥- تعامل بين مستهلك ومستهلك كأن يقوم مستهلك ما ببيع سيارة مستعملة أو عقار أو أي سلعة أخرى إلى مستهلك آخر عبر الإنترنت.
- ٦ - التجارة الإلكترونية داخل مجال الأعمال حيث يتم هنا اسد تخدام نظم التجارة الإلكترونية داخلياً من خلال شبكة الإنترنت الخاصة بالعمل من أجل تقديم الخدمات للموظفين كبيع منتجات المنظمة أو المؤسسة للموظفين بأسعار مخفضة.
- ٧ - التجارة الإلكترونية في غير مجال الأعمال حيث تقوم هنا بعض المعاهد والمنظمات غير الربحية باستخدام نظم وطرق التجارة الإلكترونية بهدف تحسين خدماتها للأعضاء.

البنية التحتية للتجارة الإلكترونية.

تشمل البنية التحتية الإلكترونية للتجارة الإلكترونية أربعة أمور:

- ١ - الأجهزة وتتضمن:
 - حواسيب آلية ومخدمات.
 - مسير وموجه المعلومات.
 - كابلات وتقنيات حديثة للاتصالات.
 - ٢ - البرمجيات وتتضمن:
 - برمجيات التشغيل.
 - وبرمجيات الاتجار بالإنترنت.
- بالإضافة إلى حزم برمجيات التجارة الإلكترونية (وهي عبارة عن برمجيات خاصة تسمح بإتمام عمليتي البيع والشراء الآني عبر الإنترنت).
- ٣ - مقدمو خدمات التوصيل بالشبكات العامة المفتوحة (كالإنترنت) ويعني بذلك الجهات التي تقوم بتوفير خدمة الإنترنت في الدول.
 - ٤ - الخدمات المخولة:
 - وهي خدمات تتعلق بإتمام الصفقة التجارية كالإعلان وطرق الدفع والتسليم وخدمات التحقق من الأهلية.
 - وبالإضافة إلى البنية الإلكترونية لابد من توفر البيئة المالية المناسبة لأساليب الدفع الإلكتروني والاستخدام المكثف لوسائل الدفع الحديثة لبطاقات الائتمان.

الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية.

- ١ - تعمل التجارة الإلكترونية على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية بين المنشآت بفعل دخول المعرفة والمعلومات كأصل مهم ورئيس من أصول رأس المال كما تتاح الفرصة لزيادة حجم عمليات البيع من خلال الاستفادة من المقدره على التسوق عبر الإنترنت طوال ساعات النهار والليل دون أن تزيد التجارة الإلكترونية من الضغوط التنافسية على المنشآت وذلك بفعل تخفيض تكلفة المنتجات لأن تطبيق هذا النوع من

التجارة سيؤدي إلى زيادة كمية هذه المنتجات وسعي المنشآت إلى ترويجها في مناطق جديدة لم تكن تتوجه إليها من قبل (بمعنى أن التجارة الإلكترونية تساعد المنظمات في دخول الأسواق الدولية والتسويق الدولي) وإلى تقديم أفضل عروض البيع لجذب العملاء وتقديم تسهيلات كثيرة للمستهلك مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة الأخرى وبذلك تفقد المنشآت الأقل كفاءة قدرتها على المنافسة.

٢- تعمل التجارة الإلكترونية على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي بسبب الكفاءة في عرض السلع والخدمات وتقليل القيود للدخول إلى الأسواق والمقدرة العالية بالحصول على المعلومات اللازمة.

٣ - إتاحة الفرصة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للنفوذ إلى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وكسر احتكار المنشآت الدولية الكبيرة لهذه الأسواق حيث لم تعد المنشآت الصغيرة بحاجة إلى وسائط تقليدية للبيع، ولم تعد بحاجة إلى الانتقال إلى البلاد الأخرى وإقامة وكالات فيها ولكن أصبحت بحاجة إلى وسطاء المعلومات الذين يلعبون دوراً مؤثراً في التجارة الإلكترونية خاصة إذا علمنا أن أي منظمة مهما كان نوع وطبيعة عملها تستطيع الدخول إلى الشبكة وعرض ما تشاء من سلع وخدمات وأفكار دون أية قيود وبذلك فإن المنافسة أصبحت عالمية النطاق.

٤ - ستؤدي التجارة الإلكترونية بما تحمله من تكنولوجيا متطورة إلى مزيد من تقسيمات العمل وتغيير في أنماطه وأساليبه والتخلي عن بعض العناصر البشرية (خاصة العمال متوسطي وعديمي المهارة) التي كانت تقوم بهذا العمل بالإضافة إلى الاستغناء عن بعض الوكلاء والمتاجر سواء متاجر البيع بالجملة أو التجزئة مما سيكون لهذا كله أثر غير محمود على زيادة معدلات البطالة حتى ولو كانت بطالة مؤقتة ممكن أن تزول على المدى الطويل.

٥ - تخفض التجارة الإلكترونية من الضريبة في مهن متعددة كالصرافة ومبيعات الكتب.

واقع التجارة الإلكترونية عالمياً.

تتسابق دول العالم المتطور نحو استخدام التجارة الإلكترونية بشكل واسع ويمكن في هذا السياق استخدام ما قدمته كبرى الشركات الخاصة العالمية المتعاملة بهذه التقنية والذي يعطي صورة قريبة من الواقع حول واقع ومستقبل هذه التجارة في عدد من دول العالم حيث يتضح من خلال الجدول الآتي مدى تطور حجم هذه التجارة عالمياً خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥).

الجدول التالي يبين تطور التجارة عالمياً (١٩٩٥-٢٠٠٥)

الفترة الزمنية	القيمة (مليار دولار)
١٩٩٥	٠,٠
١٩٩٧	٢٦

٣٣٠	٢٠٠٢-٢٠٠١
١,٠٠٠	* ٢٠٠٥-٢٠٠٣

المصدر: دراسة قامت بها شركة CFO في آذار عام ١٩٩٩. (*) أرقام متنبأ بها.

نلاحظ من خلال الجدول أن التجارة الإلكترونية تنمو وستنمو بشكل كبير جداً حيث بلغ معدل هذا النمو بالمتوسط ٢٠٠% سنوياً والجدير بالذكر أن حوالي ٨٠% من حجم هذه التجارة يتركز حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية والنسبة المتبقية موزعة بين أوروبا الغربية بنسبة (15%) وآسيا (٥% معظمها في اليابان).

واقع التجارة الإلكترونية في الوطن العربي.

تختلف صورة التجارة الإلكترونية في الوطن العربي إلى حد كبير عن باقي دول العالم إذ نجد العديد من الشركات العربية ما زالت بعيدة عن ممارسة التجارة الإلكترونية حيث نجد أن معظم الدول العربية ما زالت متخلفة عن ركب التعاملات الإلكترونية وأن إجمالي الإنفاق العربي لا يزيد عن (٩٥) مليون دولار سنوياً عبر التجارة الإلكترونية وأن أكثر المتعاملين بالتجارة الإلكترونية تتركز مشترياتهم في شراء برامج وأجهزة الحاسب الآلي بنسبة تزيد عن ٧٠% بينما تتوزع النسبة الباقية على الكتب والهدايا وكما أن ٨٠% من المشتريات العربية تتم خارج المواقع العربية وذلك بسبب ندرة المواقع العربية التي لا تمثل أكثر من ٠,٥% من مساحة الاستخدام على شبكة الإنترنت.

ولكن تلحق الدول العربية البلدان التي سبقها في هذا المجال يجب أن نتفق ما يزيد على ٩٠ مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة وعلى الرغم من التأخر النسبي للتجارة الإلكترونية في الوطن العربي قياساً بالدول المتقدمة إلا أن بعضاً منها قد شهدت بعض التجارب المتواضعة في مجال النشاط التجاري الإلكتروني حيث قامت بعض القطاعات بتطبيق الخدمات الإلكترونية واعتمدها منذ أعوام مثل قطاع النفط والبتروكيماويات والغاز والمناجم والتعدين ومن أبرز الشركات العربية التي تستخدم حالياً أنظمة التجارة الإلكترونية في أقسام المبيعات فيها فضلاً عن أقسام أخرى توازيها أهمية مثل المشتريات وتنمية الأعمال وتنفيذ العقود والتسويق عبر الإنترنت هي شركة أرامكو والتي قدمت نموذجاً جيداً في قسم المبيعات عبر الإنترنت.

أما في بلد عربي كبير مثل مصر فقد تم إنشاء عشرة مواقع ظهرت عام ١٩٩٨ لتقديم بعض التعاملات التجارية من خلال الإنترنت وازداد هذا العدد ليصبح ١٨٤ عام ٢٠٠٠ إلا أن عدد المواقع التي تقوم فعلاً بالبيع يتراوح بين ١٠ - ٢٠ موقعاً.

وبالنسبة لواقع التجارة الإلكترونية في تونس فلقد ازداد اهتمام الحكومة التونسية في هذا المجال حيث تم تشكيل اللجنة الوطنية للتجارة الإلكترونية تحت إشراف وزارة

تكنولوجيا الاتصال ووزارة التجارة عام ١٩٩٧ وقد تم اتخاذ الإجراءات الكفيلة
بتمكين المؤسسات التونسية من الاستفادة من التجارة الإلكترونية وفتح الآفاق أمامها
لاقتحام هذا النوع الجديد من التجارة حيث تمحورت هذه الإجراءات حول:
- تسهيل عمليات التصدير باستخدام تقنيات الاتصال الجديدة.
- إنجاز تجربة نموذجية للتجارة الإلكترونية.
- وضع إطار قانوني ملائم (القانون رقم ٨٣ لعام ٢٠٠٠ المتعلق بالمبادلات و
التجارة الإلكترونية).
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية.
وقد تمكنت تونس من تحقيق بعض الإنجازات في هذا المجال منها الآتي:
- إحداث وسيلة دفع إلكترونية (الدينار الإلكتروني) والذي أسهم في تنمية التجارة
الإلكترونية بمختلف أشكالها.
- دفع فواتير الماء والكهرباء عبر الإنترنت.
أما دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى عربياً والمرتبة ٢٢ عالمياً
بعدد مستخدمي الإنترنت بالنسبة لإجمالي عدد السكان.

واقع التجارة الإلكترونية في سوريا.

لاشك أن سوريا من الدول العربية التي لازالت تجربتها في مجال التجارة
الإلكترونية في المرحلة الجنينية على الرغم من الحاجة الماسة لهذا النوع من التجارة
وذلك من أجل فتح أسواقنا أمام العالم وكسب زبائن جدد بتكاليف أقل.
إلا أنه ليس من السهل إدخال شبكة الإنترنت إلى سوريا في وقت واحد بجميع
خدماتها لتلبية حاجات الأفراد والمنظمات باختلاف أشكالها لكن هناك مجموعة من
الخدمات والمتطلبات التي يجب البدء بها بترتيب علمي حتى لا تنعكس آثار الدخول
الخاطئة على الشبكة بشكل سلبي على المنظمات المحلية المرتبطة عبر الإنترنت.

تحديات التجارة الإلكترونية عربياً ومحلياً.

تقف عدة عقبات في وجه تطور التجارة الإلكترونية العربية والمحلية ومن أهمها:
١ - قلة حضور البنوك العربية في صفحات الإنترنت وتخوف بعضها من إصدار
بطاقات الائتمان بشكل عام.
٢ - نقص الوعي وغياب محاولات التوعية حول أهمية التجارة الإلكترونية للأفراد
والمؤسسات التجارية معاً فقاعدة المستهلكين للتجارة الإلكترونية محدودة بالنسبة
لإجمالي عدد السكان بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأمية بين السكان في الوطن
العربي التي بلغت عام ٢٠٠١ (٣٨%).
٣ - عدم تبني الحكومات العربية إستراتيجية قومية شاملة للتعامل مع تكنولوجيا
الاتصالات واعتمادها على العمل اليدوي والبيروقراطي.

٤- تخلف البنية التحتية للاتصالات في الوطن العربي حيث مازالت هذه الدول تعاني من جملة مشكلات من حيث الثمن المرتفع نسبياً لموجات التردد وبطء الإنترنت وعدم توافر خطوط الهاتف بالشكل المطلوب في بعض الدول العربية.

٥- يلعب العامل القانوني دوراً هاماً في وجه تطور التجارة الإلكترونية العربية حيث هناك غياب للتشريعات المناسبة والمتخصصة حول تنظيم عمل التجارة الإلكترونية وبشكل أساسي المتعلقة بالتحويلات المصرفية أو الحماية أو منع الغش والتزوير والقتل والسرقات الإلكترونية.

٦ - على الرغم من توافر قدرات التطوير وتصميم البرامج في الدول العربية فإنه لأن لم يتم تحويل هذه القدرات إلى طاقات إنتاجية مؤثرة لقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يؤدي إلى زيادة تخلفنا بالحق العالم الإلكتروني الجديد.

٧- ضعف أنشطة البحوث والتطوير حيث تدل المؤشرات على تدني مستويات القدرة العلمية والتكنولوجية للدول العربية مع تواضع أعداد العلماء والباحثين العرب حيث إن موازنة البحوث العلمية والتكنولوجية لا تتجاوز ٠,٠٧% من إجمالي الناتج القومي العربي.

٨ - تقوم بعض الحكومات العربية بوضع قيود للتعامل عبر شبكة الإنترنت وذلك بسبب صعوبة الاحتفاظ ببيانات للدخل القومي وتعقب الدخل بالإضافة إلى تسبب التجارة الإلكترونية بتخفيض الضريبة لبعض المهن وكذلك تخشى بعض هذه الحكومات من ظهور النقود الإلكترونية وانتشارها الذي قد يشجع أو يسهل عمليات غسل الأموال وقد يخلق صعوبات في رقابة الحكومات المركزية على النقد المتداول وذلك للتحكم في عرض النقود خاصة إذا توسعت الشركات الخاصة في إصدار النقود الإلكترونية.

٩ - تعاني شبكة الإنترنت من نقص الأمن والانضباط فيما يتعلق بتسرب معلومات الشركات ومراسلاتها عبر الشبكة بالإضافة إلى عمليات الدفع الإلكتروني حيث قد يستغل بعضهم رقم بطاقة ائتمان المشتري أو قد يتم التعامل مع جهات غير موجودة في الواقع فقد لا يوجد مستهلك حقيقي أو شركة حقيقية.

١٠- التخلي عن عدد من العمالة المتوسطة وعديمة الخبرة وذلك لأن استخدام شبكة الإنترنت يحتاج إلى أشخاص مؤهلين مما يتسبب في زيادة معدلات البطالة في بعض الاختصاصات.

١١- على الرغم من أن شراء السلع عبر الإنترنت أرخص من الشراء من المتاجر إلا أن الإذسان بطبيعته مخلوق اجتماعي يرغب دائماً بالعيش ضمن مجتمع كبير فالمستهلك يشتري من المتجر التقليدي ويدفع أكثر من ٢٠% من السعر على الشبكة والسبب في ذلك يعود إلى غريزته في مقابلة الآخرين ومعاينة السلعة مباشرة والدخول في مساومة مع البائع.

١٢- وجود تكلفة مرتفعة لاستخدام الإنترنت تشمل تكلفة الأعداد لإنشاء موقع وتكلفة الاستخدام للخدمات التي تشمل رسماً مالياً متغيراً ينفذ العمل الاستخدام واشتراكاً شهرياً ثابتاً (رسم اتصال) وتكلفة الاتصال وإجراء المكالمات.

النتائج والتوصيات.

١- هناك انخفاضاً واضحاً بنسبة استخدام التجارة الإلكترونية عربياً وذلك لعدة أسباب منها عدم وجود مواقع كافية باللغة العربية حيث يجب تشجيع إقامة هذه المواقع واستخدامها من خلال البحث عن مصادر تمويل مناسبة للمشروعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

٢ - إن الضعف الواضح في مؤشرات التجارة الإلكترونية العربية بالمقارنة مع مؤشرات هذه التجارة في الدول المتقدمة يمكن رده إلى عدة أسباب من أهمها ضعف أو عدم وجود التشريعات والقوانين الناظمة لعمل التجارة الإلكترونية.

٣ - عدم وجود نظم دفع إلكترونية متطورة بالشكل المناسب في الوطن العربي مما سبب محدودية الأنشطة الاقتصادية المتعملة بالتجارة الإلكترونية عربياً (حيث تقتصر أغلبها على تجارة الكتب والهدايا).

٤ - قلة حجم الأموال العربية المستثمرة في الوطن العربي لتوطين الصناعات الإلكترونية وتطبيقاتها التي تعود بأغلبها إلى السياسات المالية والنقدية المتبعة في الدول العربية والتي لا تساعد على جذب هذه الأموال.

٥ - عدم وجود تعاون وتنسيق بين الدول العربية في مجال الصناعة الإلكترونية واستثمار المعلومات.

٦ - عدم توفر البنية المالية والنقدية المناسبة لتسهيل عمليات الدفع والتسويات الناجمة عن المعاملات في التجارة الإلكترونية حيث يجب تطوير الخدمات المالية وتعزيز النظام الائتماني ودعم معايير التحويلات المالية حتى يمكن تيسير التسويات للحسابات والمدفوعات الناجمة عن التجارة الإلكترونية.

٧ - ضعف استخدام المحتويات والمواقع العربية والذي يعود إلى قلة مصادر تمويل المشروعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

٨- عدم تشجيع معظم الدول العربية للتجارة الإلكترونية خوفاً من انخفاض الضريبة في بعض المهن التي يتم التعامل معها من خلال التجارة الإلكترونية.

٩ - ضعف الاستثمار للمواقع الحكومية العاملة بالتجارة الإلكترونية كإقامة عمليات التصدير عن طريق الإنترنت.

١٠- محلياً نلاحظ أن هناك ضعفاً واضحاً في تمويل التجارة الإلكترونية وذلك ناتج بسبب قلة مساهمة القطاع الخاص والمشارك ورجال الأعمال في تمويل هذه التجارة وخير دليل على ذلك أن المشروع الأكبر الذي قدم لتمويل هذه التجارة والذي بلغت قيمته ٢ مليون يورو قد غطته المفوضية.

١١ - قلة عدد الاختصاصيين والكوادر الفنية والقانونية والتنظيمية العاملة في هذا المجال.

١٢- من نتائج ضعف تطبيق التجارة الإلكترونية عربياً زيادة الهدر في الوقت والجهد والروتين الإداري مما سيسبب بدوره زيادة في التكاليف.

١٣- لا بد من تدريب وتأهيل الأفراد الذين سيفقدون وظائفهم نتيجة التعامل مع التجارة الإلكترونية لأداء أعمال أخرى مطلوبة في قطاعات تحول من قبل الحكومات العربية لجذب هؤلاء الأفراد.

١٤- إن التعامل مع شبكة الإنترنت لشراء المنتجات التي تطرحها شركات الأعمال بأسلوب التجارة الإلكترونية يتطلب من المواطن العربي معرفة طرق التعامل وامتلاك حداسب آلي ومعرفة القراءة والكتابة لذلك يجب على الحكومة والشركات الخاصة تيسير إنتاج وبيع الحواسيب الآلية بأسعار معقولة وبمواصفات جيدة وتسهيل عملية الدخول إلى شبكة الإنترنت برسوم مخفضة.

١٥- أخيراً ضرورة إيمان القائمين على إدارة القطاعات المختلفة في الدولة بأهمية التجارة الإلكترونية وأن الدخول في هذا المجال لم يعد خياراً اقتصادياً فقط بل ضرورة لا بد منها وأن التأخير في تطبيق استراتيجيات متكاملة للتجارة الإلكترونية لا يؤدي فقط إلى التهميش الاقتصادي في ظل اقتصاد عالمي تتزايد فيه حجم المعاملات التجارية الإلكترونية وإنما إلى المزيد من التدهور والتنافس الاقتصادي بسبب تناقص نصيب صادرات الدول العربية من الصادرات العالمية.

الدراسة الثالثة: التجارة الإلكترونية وأثرها على المحاسبة دراسة منشورة بموقع مجلة المدير المالي وموقع مكتبنا العربية عبر شبكة الإنترنت.

يتناول الباحث في هذه الدراسة التجارة الإلكترونية من خلال عرض للمفاهيم والأنماط والبيئة العامة للتجارة الإلكترونية ثم تناول معالم رئيسة بخصوص واقع التجارة الإلكترونية ومزاياها وعرض لـ لتدابير الدولية والإقليمية لتنظيم التجارة الإلكترونية وكذلك التدديات القانونية التي تثيرها التجارة الإلكترونية وعناصر وإشكالات التنظيم القانوني أو ما يتعارف على تسميته (الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية) وتناول فيما يلي تلك الموضوعات بالتفصيل.

ماهية التجارة الإلكترونية.

أولاً: المفهوم والأنماط.
تمثل التجارة الإلكترونية واحد من موضوعي ما يعرف بالاقتصاد الرقمي حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقتين هما التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات فتقنية المعلومات أو صناعة المعلومات في عصر الحوسبة والاتصال هي التي خلقت الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الإلكترونية باعتبارها تعتمد على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وإدارة النشاط التجاري.

والتجارة الإلكترونية هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالبضاعة والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الإنترنت أو الأنظمة التقنية الشبيهة ويمتد المفهوم الشائع للتجارة الإلكترونية بشكل عام إلى ثلاثة أنواع من الأنشطة

الأول خدمات ربط أو دخول الإنترنت وما تتضمنه خدمات الربط من خدمات ذات محتوى تقني ومثلها الواضح الخدمات المقدمة من مزودي خدمات الإنترنت والثاني التسليم أو لتزويد التقني للخدمات والثالث استعمال الإنترنت كواسطة أو وسيلة لتوزيع الخدمات وتوزيع البضائع والخدمات المسلمة بطريقة غير تقنية (تسليم مادي عادي) وضمن هذا المفهوم يظهر الخلط بين الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية واستغلال التقنية في أنشطة التجارة التقليدية وهو ما يوضحه الباحث لاحقاً.

وفي الواقع التطبيقي فإن التجارة الإلكترونية تتخذ أنماطاً عديدة كعرض البضائع والخدمات عبر الإنترنت وإجراء البيوع بالوصف عبر مواقع الشبكة العالمية مع إجراء عمليات الدفع النقدي بالبطاقات المالية أو غيرها من وسائل الدفع وإنشاء متاجر افتراضية أو محال بيع على الإنترنت والقيام بأنشطة التزويد والتوزيع والوكالة التجارية عبر الإنترنت وممارسة الخدمات المالية وخدمات الطيران والنقل والشحن وغيرها عبر الإنترنت.

ثانياً: التجارة الإلكترونية اتجار بالخدمة لا بالبضائع.

صد نفت التجارة الإلكترونية عالمياً في إطار مسعى منظمة التجارة العالمية إلى إيضاح طبيعتها وإطارها القانوني ضمن مفهوم الخدمات وقد تقرر ذلك في التقرير الصادر عن مجلس منظمة التجارة الدولية الخاص بالتجارة في الخدمات بتاريخ ١٧/٣/١٩٩٩ والمقدم إلى المجلس العام لمنظمة التجارة الدولية حيث ذهب هذا التقرير إلى أن " تزويد الخدمات بالطرق التقنية يقع ضمن نطاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات باعتبار أن الاتفاقية تطبق على كافة الخدمات بغض النظر عن طريقة تقديمها ولأن العوامل المؤثرة على التزويد الإلكتروني للخدمات هي نفسها التي تؤثر على تجارة الخدمات ومن هنا تخضع عمليات تزويد الخدمة بالطرق التقنية إلى كافة نصوص اتفاقية التجارة العامة في الخدمات (الجاتس) سواء في ميدان المتطلبات أو الالتزامات بما فيها الالتزام بالشفافية، التنظيم الداخلي، المنافسة، الدفع والتحويلات النقدية، دخول الأسواق، المعاملة الوطنية، والالتزامات الإضافية) هذا مع مراعاة أن هناك حاجة لتحديد الموقف من عملية تسليم البضائع المنتجة بطرق تقنية وهناك حاجة لتصنيف البضائع وذلك لتحديد ما إذا كانت هذه الأنشطة تخضع للاتفاقية العامة للتجارة في البضائع - السلع - أم اتفاقية التجارة في الخدمات.

ثالثاً: الفرق بين التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية.

يشيع لدى الكثيرين استخدام اصطلاح التجارة الإلكترونية رديفاً لاصطلاح الأعمال الإلكترونية غير أن هذا خطأ شائع لا يراعي الفرق بينهما فالأعمال الإلكترونية أوسع نطاقاً واشمل من التجارة الإلكترونية وتقوم الأعمال الإلكترونية على فكرة أتمتة

الأداء في العلاقة بين إطارين من العمل وتمتد لسائر الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدماتية ولا تتعلق فقط بعلاقة البائع أو المورد بالزبون إذ تمتد لعلاقة المنشأة بوكلائها وموظفيها وعملائها كما تمتد إلى أنماط أداء العمل وتقييمه والرقابة عليه وضمن مفهوم الأعمال الالكترونية يوجد المصنع الالكتروني المؤتمت والبنك الالكتروني وشركة التأمين الالكترونية والخدمات الحكومية المؤتمتة والتي تتطور مفاهيمها في الوقت الحاضر نحو مفهوم أكثر شمولاً هو الحكومة الالكترونية وأية منشأة قد تقيم شبكة (انترانت مثلا) لإدارة أعمالها وأداء موظفيها والربط بينهم في حين أن التجارة الالكترونية نشاط تجاري وبشكل خاص تعاقدات البيع والشراء وطلب الخدمة وتلقيها بآليات تقنية وضمن بيئة تقنية.

وأفاد الباحث أن أشهر أنماط التجارة الالكترونية تتمثل بطائفتين رئيسيتين الأولى من الأعمال إلى الأعمال والثانية من الأعمال إلى الزبون وتختصر في العديد من الأبحاث بصورة وهو المفهوم الدارج للتجارة الالكترونية لدى مستخدمي شبكة الانترنت والفرق بينهما كما يشير تعبيريهما يت مثل في طرفي العلاقة التعاقدية وفي محل وهدف التبادل الالكتروني فهي في بيئة الأعمال علاقة بين إطارين من إطارات العمل التي تعتمد الشبكة وسيلة لإدارة لنشاطها ووسيلة إنجاز لعلاقتها المرتبطة بالعمل وهدفها إنجاز الأعمال وتحقيق متطلبات النشاط الذي تقوم به المنشأة أما في بيئة العلاقة مع الزبائن فهي علاقة بين موقع يمارس التجارة الالكترونية وبين زبون (مشتر أو طالب للخدمة) وهدفها تلبية طلبات ورغبات الزبون ومحتواها محصور بما يقدمه الموقع من منتجات معروضة للشراء أو خدمات معروضة لجهة تقديمها للزبائن.

رابعاً: البيئة العامة للتجارة الالكترونية.

أفاد الباحث انه لا تجارة الكترونية بدون وسائل إلكترونية وان التعبير عن وسائل التكنولوجيا المدمجة هو نظام الكمبيوتر بمعناه الواسع الذي يتيح الربط بينه وبين غيره من الأنظمة لضمان تبادل المعلومات وانتقالها وتحقيق عمليات الدخول إلى النظام ومنه إلى الأنظمة الأخرى فالتجارة الالكترونية إنما هي كمبيوتر وشبكة وحلول وموقع ومحتوى فالكمبيوتر يتيح إدخال البيانات ومعالجتها وتصميم عرضها واسترجاعها وشبكة تتيح تناقل المعلومات باتجاهين من النظام واليه وحلول تتيح تنفيذ المنشأة لالتزاماتها وتنفيذ الزبون لالتزاماته (حلول أو برمجيات التجارة الالكترونية) وموقع على الشبكة لعرض المنتجات أو الخدمات وما يتصل بها إضافة إلى أنشطة الإعلام وآليات التسويق ومحتوى هو في ذاته مفردات الموقع من المنتجات والخدمات وما يتصل بها لكن ضمن إطار العرض المحفز للقبول والكاشف عن قدرات الموقع التقنية (وتحديد حلول التجارة الالكترونية) والتسويقية وضمن هذا المفهوم العام لاحتياجات التجارة الالكترونية تنطوي كافة وسائل ممارسة أنشطتها من أجهزة وبرمجيات وحلول وشبكات اتصال ووسائل اتصال وتبادل للبيانات واشتراكات على الشبكة وحلول بشأن أمن المعلومات وتنفيذ عمليات الوفاء

بالمثل وتقديم الخدمات على الخط ولان الانترنت هي شبكة الشبكات فقد ارتبط نماء التجارة الالكترونية بل وجودها في وقتنا هذا بشبكة الانترنت.

خامسا: مزايا التجارة الالكترونية.

حدد الباحث مزايا التجارة الالكترونية في الاتي:

- ١- إيجاد وسائل اتجار توافق عصر المعلومات.
- ٢- الدخول إلى الأسواق العالمية وتحقيق عائد أعلى من الأنشطة التقليدية.
- ٣- تلبية خيارات الزبون ببسر وسهولة.
- ٤- تطوير الأداء التجاري والخدمي.

هل يمكن تجاهل التجارة الإلكترونية؟

أمام واقع ومفرزات عصر التقنية العالية ونماء استخدام وسائل التقنية وتزايد الاقتناع باعتمادها نمطا لتنفيذ الأعمال ومرتكزا ومحددا للتطور وفي ظل دخول غالبية الدول العربية منظمة التجارة الدولية وفي ظل متطلبات التجارة الدولية المتمثلة بتحرير التجارة في السلع والخدمات ودخول الشركات الأجنبية الأسواق العربية كجهات منافسة حقيقية ولما توفره التجارة الالكترونية من تسهيل عمليات التنافس إذا ما توفرت الإمكانيات لتأديتها ، وتحققت متطلبات نجاح مشاريعها فان تجاهلها يعدو مغالاة في المحافظة على الأنماط التقليدية التي يرى الباحثون أنها لن تصمد طويلا فالأنماط التقليدية للتجارة وان كانت لا تزال هي القائمة فان بنية تنفيذها تحولت شيئا فشيئا نحو استخدام الوسائل الالكترونية فإذا كانت المصارف لا تزال في غالبيتها تعتمد الوسائل العادية في تنفيذ طلبات الزبائن فإنها تعتمد على منظومة من تقنيات العمل المصرفي التي تحل فيها التكنولوجيا يوما بعد يوم في كافة مناحي النشاط المصرفي مما يجعل تجاهل التجارة الالكترونية في هذا المثال امتناعا عن التعامل مع الواقع الذي تعيشه فعلا هذه المؤسسات.

إن العالم الذي يتجه إلى إحلال التقنية في كل ميدان من ميادين النشاط الإنساني وبشكل رئيسي الخدمات الحيوية والخدمات التي تقدمها الدولة سيضع التجارة الالكترونية موضوعا على رأس موضوعات أجندة التطور والتنمية لهذا كله يعدو تجاهل التجارة الالكترونية أمرا غير متناسب مع رغبتنا في التعامل مع الإفرازات الايجابية لعصر تقنية المعلومات وامتلاك وسائل مواجهة الآثار السلبية وإفرازات عصر العولمة.

التحديات القانونية للتجارة الإلكترونية.

تثير أنشطة التجارة الالكترونية والعلاقات القانونية الناشئة في بيئتها العديد من التحديات القانونية للنظم القانونية القائمة و تتمحور في مجموعها حول اثر استخدام

الوسائل الالكترونية في تنفيذ الأنشطة التجارية فالعلاقات التجارية التقليدية قامت منذ فجر النشاط التجاري على أساس الإيجاب والقبول بخصوص أي تعاقد وعلى أساس التزام البائع مثلا بتسليم المبيع بشكل مادي وضمن نشاط ايجابي خارجي ملموس وان يقوم المشتري بالوفاء بالثمن أما مباشرة (نقدا) أو باستخدام أدوات الوفاء البديل عن الدفع المباشر من خلال الأوراق المالية التجارية أو وسائل الوفاء البنكية التقليدية والى هذا الحد فان قواعد تنظيم النشاط التجاري سواء الداخلية أو الخارجية وبرغم تطورها بقيت قادرة على الإحاطة بمتطلبات تنظيم التجارة إذ بالرغم من تطور نشاط الخدمات التجارية والخدمات الفنية واتصال الأنشطة التجارية بعلاقات العمل والالتزامات المتعلقة بالإمداد والتزويد ونقل المعرفة أو التكنولوجيا فان القواعد القانونية الناظمة للأنشطة التجارية والعقود أمكنها أن تظل حاضرة وقادرة على محاكاة الواقع المتطور والمتغير في عالم التجارة لكن الأمر يختلف بالنسبة للتجارة الالكترونية فالنموذج ليس بمفهوم النشاط التجاري وإنما بأدوات ممارسة وطبيعة العلاقات الناشئة في ظلها ويتوسط كل نشاط من أنشطة التجارة الالكترونية الكمبيوتر والانترنت أو شبكة المعلومات وان اثر وجود التقنية وهيمنتها على آلية تنفيذ النشاط التجاري في ميدان التجارة الالكترونية بل ضرورتها لوجود التجارة الالكترونية كان لا بد أن يخلق تحديا جديدا أمام النظم القانونية القائمة.

المشكلات القانونية في ضوء مراحل التجارة الالكترونية.

أفاد الباحث انه للوصول إلى تحديات التجارة الالكترونية القانونية يستلزم تصور العملية من بدايتها وحتى نهايتها بشكل عام لا تفصيلي ومن ثم توجيه مؤشر البحث نحو استخلاص عناوين التحديات ومن ثم بيان محتوى التحدي وما تقرر من حلول مقارنة لمواجهته.

التجارة الالكترونية في صورتها العامة طلبات بضاعة أو خدمات يكون فيها الطالب في مكان غير مكان المطلوب منه الخدمة أو البضاعة وتتم الإجابة بشأن توفر الخدمة أو البضاعة على الخط وقد يكون الوضع - كما في المتاجر الافتراضية - أن تكون البضاعة أو الخدمة معروضة على الخط يتبعها طلب الخدمة أو طلب الشراء من الزبون المتصفح للموقع وعلى الخط أيضا وبالتالي يتمثل الموقع المعلوماتي على الشبكة وسيلة العرض المحددة لمحل التعاقد وثمنه أو بدله في حالة الخدمات على الخط (أي عبر شبكات المعلومات) وتثير هذه المرحلة (السابقة على التعاقد فعليا) مشكلات وتحديات عديدة كما يلي:

- 1- توثيق المستخدم أو الزبون من حقيقة وجود الموقع أو البضاعة أو الخدمة.
- 2- مشروعية ما يقدم في الموقع من حيث ملكية مواده ذات الطبيعة المعنوية (مشكلات الملكية الفكرية).
- 3- تحديات حماية المستهلك من أنشطة الاحتيال على الخط ومن المواقع الوهمية أو المحتوى غير المشروع للخدمات والمنتجات المعروضة.

٤- الضرائب المقررة على عائدات التجارة الالكترونية عبر الخط ومعايير حسابها ومدى اعتبارها قيديا مانعا وحادا من ازدهار التجارة الالكترونية. وهذه التحديات أيضا ترافق المراحل التالية من خط نشاط التجارة الالكترونية فالموثوقية وحماية المستهلك تحديان يسيران بتواز مع سائر مراحل أنشطة التجارة الالكترونية.

المرحلة التالية تتمثل في إبرام العقد بحيث يتلاقى الإيجاب والقبول على الخط أيضا ويتم ذلك بصور عديدة بحسب محتوى النشاط التجاري ووسائل التعاقد المقررة على الموقع أشهرها العقود الالكترونية على الويب والتعاقدات بالمراسلات الالكترونية عبر البريد الالكتروني وبوجه عام تتلاقى إرادة المزود أو المنتج أو البائع مع إرادة الزبون ويبرم الاتفاق على الخط وهنا تظهر مشكلتين رئيسيتين:

١- توثق كل طرف من صفة وشخص ووجود الطرف الآخر بمعنى التوثق من سلامة صفة المتعاقد وحيث أن من بين وسائل حل هذا التحدي إيجاد جهات محايدة تتوسط بين المتعاقدين (سلطات الشهادات الوسيطة) لجهة ضمان التوثق من وجود كل منهما وضمان أن المعلومات تتبادل بينهما حقيقية وتمارس عملها على الخط من خلال إرسال رسائل التأكيد أو شهادات التوثيق لكل طرف تؤكد فيها صفة الطرف الآخر.

٢- حجبة العقد الالكتروني أو القوة القانونية الإلزامية لوسيلة التعاقد وهذه يضمنها في التجارة التقليدية توقيع الشخص على العقد المكتوب أو على طلب البضاعة أو نحوه أو البينة الشخصية (الشهادة) في حالة العقود غير المكتوبة لمن شهد الوقائع المادية المتصلة بالتعاقد في مجلس العقد أو فيما يتصل بتنفيذ الأطراف للالتزامات بعد إبرام العقد فكيف يتم التوقيع في هذا الفرض وما مدى حجبيته أن تم بوسائل الكترونية ومدى مقبوليته بينة في الإثبات وآليات تقديمه كبينة إن كان مجرد و تائق وملفات مخزنة في النظام ؟

إن بيئة التجارة الالكترونية توجد وسائل تتفق وطبيعتها ومنها وجدت وسيلة التوقيع الرقمي لتحقيق وظيفة التوقيع العادي.

والمرحلة الثالثة تتمثل في تنفيذ المتعاقدين لالتزاماتهما البائع أو مورد الخدمة الملزم بتسليم المبيع أو تنفيذ الخدمة والزبون الملزم بالوفاء بالثمن ولكل التزام منهما تحد خاص به فالالتزام بالتسليم يثير مشكلات التخلف عن التسليم أو تأخره أو تسليم محل تتخلف فيه مواصفات الاتفاق وهي تحديات مشابهة لتلك الحاصلة في ميدان الأنشطة التجارية التقليدية أما دفع البدل أو الثمن فانه يثير إشكالية وسائل الدفع التقنية كالدفع بموجب بطاقات الائتمان أو تزويد رقم البطاقة على الخط وهو تحد نشأ في بيئة التقنية ووليد لها إذ يثير أسلوب الدفع هذا مشكلة امن المعلومات المنقولة وشهادات الجهات التي تتوسط عملية الوفاء من الغير الخارج عن علاقة التعاقد أصلا إلى

جانب تحديات الأنشطة الجرمية في ميدان إساءة استخدام بطاقات الائتمان وأنشطة الاستيلاء على رقمها وإعادة بناء البطاقة لغرض غير مشروع. يضاف إلى هذه التحديات تحديات يمكن وصفها بالتحديات العامة التي تتعلق بالنشاط ككل لا بمراحل تنفيذه كتحدي خصوصية العلاقة بين المتعاقدين وخصوصية المعلومات المتداولة بينهما وتحدي حماية النشاط ككل من الأنشطة الجرمية لمخترقي نظم الكمبيوتر والشبكات أو ما يعرف عموماً بجرائم الكمبيوتر وتحدي مشكلات الاختصاص القضائي في نظر المنازعات التي تظهر بين أطراف العلاقة التعاقدية إذ في بيئة الانترنت تزول الحدود والفواصل الجغرافية وتزول معها الاختصاصات المكانية لجهات القضاء فأى قضاء يحكم المنازعة وأي قانون يطبق عليها عند اختلاف جنسية المتعاقدين وهو الوضع الشائع في حقل التجارة الالكترونية.

المسائل القانونية للتجارة الالكترونية.

قام الباحث بتبويب وعرض المسائل والمشكلات القانونية الناشئة في حقل التجارة الالكترونية مع التعرض لأبرز عناصرها وذلك ضمن الطوائف التالية:

- عقود التجارة الالكترونية وقانونية وسائل التعاقد ووثائقه وحجية التواقيع الالكترونية.

حيث أن طلبات البضاعة أو الخدمات تتم عبر الشبكة إما بالدخول إلى الموقع المعني من قبل المستخدم أو عبر تقنية البريد الإلكتروني ولما كان إبرام العقد يتم على الشبكة فإن أول ما أثير في هذا الميدان مدى حجية هذه المحررات والعقود التي لا تتضمن توقيعاً مادياً عليها من قبل أطرافها أو مصدرها وكحل يتفق مع الطبيعة التقنية لأنشطة التجارة الالكترونية استخدمت تقنيات التواقيع الالكترونية أما كصور تناظرية أو رموز رقمية ولا تعرف النظم القانونية القائمة لتواقيع الالكترونية ولا تألفها لذا كان لزاماً وضع القواعد التي تكفل قبول هذه التوقيعات وتضمن حجيتها وقوتها القانونية في الإثبات وأمام قواعد الإثبات بوجه عام التي لا تقبل بالنسبة للمستندات غير المستندات الرسمية بدون حاجة دعوة منظمها للشهادة والمستندات العرفية الموقعة المبرزة عبر منظمها ولا تقبل المستندات غير الموقعة إلا كمبدأ ثبوت بالكتابة يستلزم بينة أخرى إذا ما اعترف بها كمبدأ ثبوت بالكتابة ابتداءً فإن قبول القضاء للتعاقدات الالكترونية يتطلب إقرار حجية العقود الالكترونية والمراسلات الالكترونية (البريد الإلكتروني مثلاً) والتواقيع الالكترونية وموثوقيتها كبنية في المنازعات القضائية وقد تضمن القانون النموذجي للتجارة الالكترونية الذي وضعته (اليونسترال) وكذلك التشريعات التي سنت في الدول المتقدمة قواعد تقضي بالمساواة في القيمة ما بين التعاقدات التقليدية والتواقيع العادية وبين رسائل البيانات الالكترونية والعقد الالكتروني والتوقيع الإلكتروني الرقمي وقررت عدد من التشريعات معايير للحجية تقوم على إثبات حصول الاتصال وموثوقية الموقعين

المتصلين كما أجازت بعضها عمليات التشفير التي تكفل حماية ال توقيع من الالتقاط غير المصرح به.

وتثير العقود التقنية تحديا آخر يتمثل بالعقود النموذجية لا تعاقده الموجودة أصلا على الموقع ويمكن أن نضيف إليها رخص الاستخدام المتعلقة بالمنتجات ذات الحقوق المعنوية لأصحابها (رخص الملكية الفكرية) ففي كثير من الحالات تكون شروط التعاقد موجودة على موقع النشاط التجاري على الشبكة وتتضمن شرطا صريحا بان مجرد طلب البضاعة أو الخدمة يعد قبولا وإقرارا بهذه الشروط أي أن القبول مربوط بواقعة مادية خارجية عن تصريح القبول تماما كما هو الحال في عرض البضاعة مع تحديد سعرها المعروف في القوانين المدنية السائدة وأما بالنسبة للسلع التي تتصل بحقوق الملكية الفكرية كبراءة اختراع برامج الحاسوب مثلا وهي ما أثارت جدلا قانونيا بشأن قانونية وحجية رخص فض العبوة عندما تتضمن العبوة الموضوع بها البرنامج عبارة تفيد أن فض العبوة بنزع الغلاف يعد قبولا لشروط التعاقد الواردة في الرخصة النموذجية غير الموقعة أو تنزيل البرامج عبر الشبكة بعد أداء المقابل المطلوب حيث يترافق تشغيل البرنامج في هذه الحالة مع ظهور الرخصة المخزنة (تقنيا) داخله وهي رخصة تتضمن شروط الملكية الفكرية ومتطلبات التسجيل وتتضمن أن مجرد تنزيل البرنامج يعد إقرارا بشروط الرخصة وقيود الاستخدام وقد أثير جدال حول مدى حجية مثل هذه العقود أو الرخص المخزنة كنماذج شرطية داخل الوسائل التقنية وهل تعد حجة على الأطراف المنتج أو البائع بوصفه مدخلا لها ضمن الوساطة التقنية والمستخدم لتحقيق القبول من ثبوت واقعة الطلب أو استخدام المنتج.

إن مشكلات عدم الاطلاع فعليا على هذه الشروط في كثير من الحالات ومشكلات عدم معرفة قواعد الإثبات القائمة لهذه الشروط المخزنة داخل النظم كشروط نموذجية تثبت عناصر والتزامات التعاقد بسبب عدم التوقيع عليها وعدم ثبوت توجيهها لشخص بعينه وثبوت عدم مناقشتها بين الأطراف كل ذلك وغيره استوجب التدخل التشريعي لتنظيم آلية إبرام العقد التقني أو شروط حجتيته وموثوقيته سواء نتحدث عن العقد المتصل بالمبيع أو عن رخص الاسخدام بوصفها التزاما بين جهتين.

- العقود الإلكترونية.

قبل أن يكون هناك صفحات إنترنت كان هناك البرمجيات وكما أصبح لصفحات الويب عقود ويب فقد كان للبرمجيات الجاهزة عقودا مشابهة هي اتفاقيات الرخص (النقل) الرخص التي ترافق البرامج وهي على شكلين:

١- رخص تظهر على الشاشة أثناء عملية تنزيل البرنامج على الجهاز وهي العقد الإلكتروني الذي يجد وجوده في واجهة أي برنامج ويسبق عملية التنزيل.

٢- الرخص التي تكون مع حزمة البرنامج المعروف لبيع في محلات بيع البرمجيات وعادة تظهر هذه الرخصة تحت الغلاف البلاستيكي على الحزمة وعادة

تبدأ بعبارة (بمجرد فض هذه العبوة ، فانك توافق على الشروط الواردة في الرخصة) ومن هنا شاع تعبير (رخصة فض العبوة). وكانت هذه الطريقة مقنعة للتعاقد لكنها لم تكن طريقة واضحة ولم تكن تشعر أن العقد ملزم لأن أحدا لم يكن يهتم لقراءة الرخصة قبل فض العبوة ولا حتى بعد فضها وربما عدد محدود من الأشخاص ممن احتفظوا بالرخصة نفسها ومن هنا رفضتها المحاكم في المرحلة الأولى لكن وفي الفترة الأخيرة وتحديدًا في عام ١٩٩٨ وفي إحدى القضايا وهي الأشهر من بين قضايا رخص فض العبوة قضت محكمة الاستئناف الأمريكية / الدائرة السابعة بقبول حجية هذا العقد قياسًا على العقود التي لا يجري معرفة شروط التعاقد إلا بعد الدفع فعلا كتذاكر الطائرة وبوالص التأمين.

ويعد العقد C lick Wrap Contract الصورة الأكثر شيوعًا للعقد الإلكتروني وهو عقد مصمم لبيئة النشاط (على الخط) كما في حالة الإنترنت وذلك بوجود (وثيقة) العقد مطبوعة على الموقع متضمنة الحقوق والالتزامات لطرفيه (المستخدم وجهة الموقع) منتهية بمكان متروك لطباعة عبارة القبول أو للضغط على إحدى العبارتين (أقبل) أو (لا أقبل) أو عبارات شبيهة وترجع تسميته المشار إليها إلى حقيقة أن إبرام العقد يتم بالضغط (click) على أداة الماوس إما على إيقونة الموضع المتضمنة عبارة (أنا أقبل) أو في المساحة المخصصة لطبع هذه العبارة لغايات وضع المؤشر فيها عبر الضغط بالماوس.

ويستخدم العقد الإلكتروني لكافة التصرفات محل الاتفاقات على الشبكة وبشكل رئيسي إنزال البرامج أو الملفات عن الشبكة والدخول إلى خدمات الموقع وتحديدًا التي تتطلب اشتراكًا خاصًا في بعض الأحيان أو مقابل مالي أو لغايات الحصول على الخدمة (كالمحادثة ومجموعات الأخبار أو الإعلان والأدلة) أو لغايات التسجيل والالتزام العقدي بتنفيذ الخدمة المعروضة مجانًا بشروط الموقع كخدمات البريد المجاني والاستضافة المجانية وغيرها وكذلك لإبرام التصرفات القانونية على الخط كالبيع والشراء والاستئجار وطلب القرض وإجراء عملية حوالة مصرفية وإبرام بوالص التأمين ودفع الثمن وغيرها.

ومن حيث أهمية العقد الإلكتروني فإن تقنية العقود الإلكترونية توفر قدرة التعاقد على الشبكة وفي بيئتها والحصول على الخدمات والبضائع والمصنعات بأرخص الأسعار ومن خلال قوائم اختيار معروفة وواسعة ومن أي موقع أو مصدر للموردين على الخط كما تتيح للمورد تحديد التزاماته بوضوح وتحديد نطاق المسؤولية عن الخطأ والأضرار جراء التعاقد أو بسبب محل التعاقد كأخطاء البرمجيات ومشاكلها وتساهم في تسهيل المقاضاة بين الطرفين لما تقرره من قواعد شاملة بالنسبة للحقوق والالتزامات.

وتتعدد أنواع العقود الإلكترونية من حيث آلية إبرامها ويمكن تصنيفها إلى نوعين:

- ١- عقود تتم بمجرد الضغط على إيقونة (مربع/ مستطيل) القبول.
- ٢- عقود تتم بطباعة العبارة التي تفيد القبول.

أما من حيث المحل فتمتد إلى أنواع غير حصرية باعتبارها تتعلق بمنتجات وخدمات وطلبات.

وقد بحثت العديد من المحاكم في النظم القانونية المقارنة حجية هذه العقود وتباينت الاتجاهات بشأنها قبل أن يتم تنظيم حجيتها قانوناً في عدد من الدول أو الاستعداد التشريعي في عدد آخر تمهيداً لقبولها وإقرار حجيتها ضمن شروط ومعايير معينة ويمكن القول أن الاتجاه العام قبل التدخل التشريعي أجاز قبول هذه التعاقدات قياساً على تراخي فض العبودية في حقل البرمجيات وذلك ضمن شروط أهمها أن يكون متاحاً ببسر الاطلاع على شروطها وقراءتها وتوفير خيارات الرفض والقبول وأن يتعزز القبول بإجراء أكثر من مجرد الضغط على الماوس في حالة النوع الأول من هذه العقود المشار إليه سابقاً وأضافت بعض المحاكم شرط اعتمادية وسائل التعريف بشخصية المستخدم إلى جانب وسائل الأمان.

– التوقيع الرقمي وتشفير البيانات المرسل.

التوقيع الإلكتروني عبارة عن جزء صغير مشفر من بيانات يضاف إلى رسالة إلكترونية كالبريد الإلكتروني أو العقد الإلكتروني وثمة خطأ كبير في مفهوم التوقيع الرقمي حيث يظن البعض أنه أرقام ورموز أو صورة للتوقيع العادي وهو ليس كذلك إذ لا تعد صورة التوقيع العادي بواسطة الماسحة الضوئية توقيعاً إلكترونياً. فالتوقيع الإلكتروني على رسالة ما عبارة عن بيانات مجزأة من الرسالة ذاتها (جزء صغير من البيانات) يجري تشفيره وإرساله مع الرسالة بحيث يتم التوثيق من صحة الرسالة من الشخص عند فك التشفير وانطباق محتوى التوقيع على الرسالة. ويتم التوقيع الإلكتروني (الرقمي) بواسطة برنامج كمبيوتر خاص لهذه الغاية وباستعماله فإن الشخص يكون قد وقع على رسالة تماماً كما يوقع مادياً (في عالم الأوراق والوثائق الورقية) ويستخدم التوقيع الرقمي على كافة الرسائل الإلكترونية والعقود الإلكترونية.

وظيفة التوقيع الرقمي:

- 1- التوقيع الرقمي يثبت الشخص الذي وقع الوثيقة.
- 2- يحدد التوقيع الرقمي الشيء (الوثيقة) التي تم توقيعها بشكل لا يحتمل التغيير.

ويثور التساؤل هل يحقق التوقيع الرقمي الوظيفة التي يحققها التوقيع العادي؟ متى ما كان للتوقيع الرقمي القدرة على إثبات الشخص الذي وقع الوثيقة فإنه يحقق وظيفة التوقيع العادي التقليدي أو المادي والحقيقة أن التوقيع الرقمي من زوايا متعددة يفضل التوقيع العادي.

إن التوقيع العادي عبارة عن رسم يقوم به الشخص وانه فنا وليس علماً ومن هنا يسهل تزويره أو تقليده أما التوقيع الرقمي فهو من حيث الأصل وفي حدود أمن

استخدام برنامج من قبل صاحب البرنامج علم وليس فنا وبالتالي يصعب تزويره وان كان هذا لا يعني انه يمكن عند اختلال معايير الأمن المعلوماتي قد يتم استخدام توقيع الغير الالكتروني وتكمن صعوبة (التزوير) في اختيار أجزاء من الوثيقة المرسله ذاتها ومن ثم تشفير هذه الأجزاء وهو ما يقوم به برنامج الكمبيوتر وليس الشخص وتحسين التوقيع الرقمي رهن بحماية سرية كلمة السر ومفتاح التشفير.

وفي بيئة التوقيع العادي على الأوراق أو المحررات يمكن اقتطاع الوثيقة عن التوقيع الوارد عنها أو اقتطاع جزء منها واستبداله في حين ذلك ليس أمرا متاحا في الوثيقة الإلكترونية الموقعة رقميا فالتوقيع الرقمي لا يثبت الشخص منظم الوثيقة فقط بل يثبت بشكل محدد الوثيقة محل هذا التوقيع وأنه جزء منها ورموز مقتطعة ومشفرة ولدى فك التشفير يتعين أن ينطبق التوقيع ذاته على الوثيقة وهذه مسألة أشبه بنموذج التنقيب الذي يستخدم لمعرفة صحة الإجابات النموذجية في امتحانات الخيارات المتعددة حيث تضع الكرت المثقب على الإجابة فتحدد فورا الصواب والخطأ وهنا يتعين أن ينطبق النموذج (التوقيع) على الرسالة فإذا تخلف ذلك كانت الوثيقة غير المرسله وكان ثمة تلاعب بالمحتوى ومن هنا أيضا يفضل التوقيع الرقمي على التوقيع العادي.

ويرتبط التوقيع الالكتروني بالتشفير ارتباطا عضويا والتشفير هو عملية تغيير في البيانات بحيث لا يتمكن من قراءتها سوى الشخص المستقبل وحده باستخدام مفتاح فك التشفير وفي تقنية المفتاح العام يتوفر المفتاح ذاته لدى المرسل والمستقبل ويستخدم في عمليتي التشفير وفك التشفير.

والطريقة الشائعة للتشفير تتمثل بوجود مفتاحان المفتاح العام وهو معروف للكافة ومفتاح خاص يتوفر فقط لدى الشخص الذي أنشأه ويمكن بهذه الطريقة لأي شخص يملك المفتاح العام أن يرسل الرسائل المشفرة ولكن لا يستطيع أن يفك شفرة الرسالة إلا الشخص الذي لديه المفتاح الخاص.

مما تقدم تظهر العلاقة بين التوقيع الرقمي والتشفير فالتوقيع الرقمي هو ختم رقمي مشفر يملك مفتاحه صاحب الختم ويعني تطابق المفتاح مع التوقيع الرقمي على الرسالة الالكترونية أن مرسل الرسالة هو من أرسلها فعلا وليست مرسله من قبل شخص آخر كتب عنوانك البريدي لتبدو كأنها مرسله باسمك ويضمن التوقيع الرقمي عدم تعرض الرسالة لأي نوع من أنواع التعديل.

– موثوقية التجارة الإلكترونية وتحديات إثبات الشخصية ومسؤولية الشخص الثالث.

عندما يدخل مستخدم ما على موقع يباشر أنشطة التجارة الالكترونية على الخط يبدأ بطلب السلعة أو المنتج أو الخدمة وبالنسبة للقائم على موقع التجارة الالكترونية فان المهم لديه التوثق من صحة الطلب ويتطلب ذلك ابتداء التوثق من أن من يخاطبه هو فعلا من دون اسمه أو عنوان بريده الالكتروني أو غير ذلك من معلومات تطلبها

مواقع التجارة الالكترونية فكيف يمكنه ذلك خاصة في ظل تنامي إجراءات الاختراق وإساءة استخدام أسماء الغير في أنشطة إجرامية على الشبكة وبنفس الوقت سيجيب موقع التجارة الالكترونية الطلب وتحديد الالتزام بتسليم محل التعاقد فما الذي يضمن للمستخدم أن ما وصله من معلومة إنما جاءته من هذا الموقع وما الذي يضمن له أيضا أن هذا الموقع حقيقي وموجود على الشبكة.

إن حل هذه المعضلة استلزم إيجاد حلول تقنية (كوسائل التعريف الشخصية عبر كلمات السر والأرقام السرية أو وسيلة التشفير عبر ما عرف بوسيلة المفتاح العام والمفتاح الخاص ووسائل التعريف البيولوجية للمستخدم كبصمات الأصابع المنقولة رقميا أو تناظريا وسمات الصوت أو حدقة العين أو غيرها) وهي وسائل الهدف منها ضمان تأكيد الاتصال وإثبات صحة صدور المعلومة عن النظام التقني الصادرة عنه ولكن لكل منها ثغراته الأمنية وتعد بالعموم غير كافية - ليس دائما طبعا - وهذا ما استتبع اللجوء لفكرة الشخص الوسيط في العلاقة وهو جهة تؤكد صحة التعامل على الخط وهي شركات ناشطة في ميدان خدمات التقنية تقدم شهادات تتضمن تأكيدا أن الطلب أو الجواب قد صدر عن الموقع المعني وتحدد تاريخ ووقت صدور الطلب أو الجواب وحتى تضمن شخصية المخاطب توفرت تقنيات التعريف على الشخص بدأ بكلمة السر وانتهاء بالبصمة الصوتية أضف إلى ذلك تقنيات التشفير التي يزداد الجدل حول مشروعيتها خاصة في ظل أثرها المانع والمقيد لحرية تدفق البيانات وانسيابها ومساسها في كثير من الحالات بالخصوصية خاصة عند إجراء عملية التوثق وتفتيش النظم التي تتطلب اطلاعا على معلومات مخزنة في النظام خارجة عن العلاقة العقدية المعنية.

وقد أثير في ميدان العلاقات القانونية للتجارة الالكترونية مسألة مسؤولية الشخص الثالث وتحديد مزودي خدمات الانترنت وجهات استضافة المواقع أو الجهات المناط بها تسجيل الموقع هل تسأل عن أنشطة المواقع التي تحتال عبر الإيهام بوجود نشاط تجاري الكتروني سواء كان غير قائم أو غير محقق لما يعلن عنه وتتجه التشريعات نحو إبراء الشخص الثالث من هذه المسؤوليةات بكونه غريبا عن العلاقة العقدية ولتوفر وسائل الأمن التقنية وشركات المثوقية المشار إليها التي تعطي أطراف العلاقة قدرة على ضمان حقوقهم بعيدا عن الشركات المزودة للخدمات التقنية لكن ذلك استدعى نصوصا قانونية صريحة نظرا لما تطاله القواعد العامة أحيانا في ميدان المسؤولية التقصيرية التي تمتد إلى المتسبب في الخطأ لا إلى المباشر فقط .

أما عن مسؤولية الشركات المتعاقد معها لضمان إثبات شخصية الطرف الآخر وصحة الاتصال فإن الاتجاه الغالب يذهب إلى مسؤوليتها عند إيرادها معلومات خاطئة أو غير دقيقة باعتبار أن التعاقد أنبنى على هذه المعلومات وسندا لوجود التزام قانوني عليها في الغالب يكون لقاء ما يدفعه الزبون لها لضمان صحة تعاملاته التجارية على الخط .

- أمن معلومات التجارة الالكترونية وقانونية التشفير.

هل بيئة الانترنت بيئة آمنة؟ ربما لم تكن نتردد بالإجابة بالنفي قبل نحو خمس سنوات ولكننا نلمس نجاحات حقيقية في توفير وسائل و معايير فاعلة في حقل امن الشبكة ومع ذلك لا نبالغ إن قلنا أنها ليست آمنة بالقدر المتيقن على أن لا يفسر هذا الرأي ضمن حقل واتجاهات إقامة العائق أمام استخدامها أو عدم التشجيع على ذلك ولكنه رأي يستند إلى ما يظهر في الواقع العملي من أنشطة اختراق لا تلاقي حولا قانونية رادعة وإذا كان العالم قد اتجه منذ منتصف الثمانينيات إلى إقرار قواعد لتجريم أنشطة إساءة استخدام الكمبيوتر والشبكات فإن الحركة التشريعية في هذا الميدان لا تزال ضيقة ومتعثرة وقد دفعت التجارة الالكترونية وأهميتها المتزايدة إلى وجوب الوقوف أمام أهمية التدابير التشريعية لحماية نظم المعلومات ومن هنا لم يكن كافيا اعتماد الحماية التقنية فقط - و هناك تفريط في كثير من الحالات حتى في الحماية التقنية - فحماية أنشطة التجارة الالكترونية وتحديد أنشطة الوفاء بالثمن والدفع عبر الخط ونقل المال والمعلومات المالية وسائر أنشطة البنوك الالكترونية تستلزم حلول امن تقنية مميزة ومتجددة وشاملة وضمن حقيقة أن مجرمي التقنية والشبكات يسبقون حمايتها بخطوة دائما كما تستلزم حماية قانونية وتدخل تشريعي لتجريم كافة صور جرائم الكمبيوتر وتحديد اختراق النظم دون تصريح والتقاط المعلومات وإعادة استخدامها للحصول على منفعة كما في إعادة بناء البطاقات المالية وأنشطة الغش المعلوماتي أو احتيال الكمبيوتر وأنشطة التزوير في عالم التقنية.

إن امن المعلومات ع موما وامن التجارة الالكترونية هو امن المعلومات المتبادلة على الخط ولذا وجدت جهات الحلول التقنية في سلسلة التشفير مخرجا ملائما وتطور فن التشفير وحلوله إلى المدى الذي أمكن للمتخاطبين ضمان أن لا تفك رموز رسائلهم وتعاقدهم إلا من الجهة التي تملك المفتاح المزود من قبلها لكن التشفير استلزم قواعد تشريعية في ميدان المعايير المقبولة حتى لا تتجاوز فائدته الايجابيات إلى سلبيات حقيقية في ميدان انسياب المعلومات ونشرها ولنا في التجربة الأمريكية مثلا حيا حيث قضى بعدم دستورية التشفير بصيغته التي اتبعت في عام ١٩٩٦ لكن أصبح التشفير سواء في المواقع الحكومية أو الخاصة امراً مقبولا في ظل معايير التشفير التي هي جزء من أخلاقيات استخدام التقنية وتشريعات تنظيم استخدامها المقررة بعد هذا التاريخ.

- الخصوصية.

إن حماية البيانات المتصلة بالحياة الشخصية أثير في معرض حماية قواعد المعلومات لكنه عاد ليحتل مكانا بارزا لدى بحث أسرار العلاقات التجارية وخطورة تفتيش النظم وملا حقة المعلومات على حق الخصوصية إذ تشيع وسائل تقنية استلزمها التجارة الالكترونية تتيح تعقب الاتصالات ومعرفة معلومات تفصيلية عن

مستخدم الشبكة وإذا كان التناقض قائماً بين موجبات الحماية الأمنية وبين موجبات حماية الخصوصية فإن التوفيق بينها جاء عبر القواعد التشريعية التي وضعت المعايير وأجازت أنشطة لا تخرق الخصوصية وفي الوقت ذاته تحمي نشاط التجارة الالكترونية.

- تحديات الملكية الفكرية وتأثيرات اتفاقية ترينس العالمية.

من تحديات التجارة الالكترونية المتصلة بالملكية الفكرية هي رخص المنتجات المباعة المخزنة داخل النظم التقنية وكجزء من المبيع وتثور أيضاً مشكلة رخص الملكية الفكرية المغلفة مع المبيع وكذلك حقوق الملكية الفكرية في ميدان النشر الالكتروني خصوصاً مع تزايد الاستيلاء على التصميم التي يستخدمها موقع ما وحقوق الملكية الفكرية على أسماء المواقع وعلى ملكية الموقع نفسه وحقوق الملكية الفكرية بالنسبة للعلامات التجارية للسلع والأسماء التجارية وكذلك حقوق المؤلفين على محتوى البرمجيات التقنية التي تنزل على الخط أو تسوق عبر مواقع التجارة الالكترونية و ان كل هذه المشكلات التي ضاعفت سطوتها التجارة الالكترونية استلزمت مراجعة شاملة للقواعد القانونية الخاصة بالملكية الفكرية وربطها بالأنشطة التجارية الدولية في ميدان البضائع والخدمات وهي المبرر أيضاً لإقرار اتفاقية ترينس العالمية كواحدة من اتفاقيات منظمة التجارة الدولية التي تلتزم بها الدول الأعضاء والعديد من الدول ارتجلت قواعد في ميدان الملكية الفكرية دون النظر إلى متطلبات التجارة الالكترونية وهو ما جعل قواعدها رغم حداثة تشريعها ووضعها غير متوائمة مع متطلبات التجارة الالكترونية.

- الضرائب.

تتجه السياسات الحكومية إلى عدم إقرار أية ضرائب على أنشطة التجارة الالكترونية انسجاماً مع تحرير التجارة والخدمات فإذا كانت الأنشطة التقليدية تتجه نحو التحرير فإنه من باب أولى أن لا تفرض أية قيود على التجارة الالكترونية لأنها بذاتها وطبيعتها عالمية لا تقيدتها حدود ولا تعيقها الأنظمة الجغرافية القائمة.

الدراسة الرابعة: اثر التجارة الالكترونية على تخطيط أعمال المراجعة -

دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية

للدكتور محمد فواز العميري والدكتور إحسان صالح المعزاز جامعة أم

القرى - مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية - قبل لا نشر في

١٥/١٠/١٤٢٧ هـ.

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على ما يلي:

- ١- مدى تأثر تخطيط عملية المراجعة بتحول المنشآت من النظام التقليدي إلى نظام التجارة الالكترونية من خلال الاستبانة.
- ٢- مدى وجود فروق جوهرية بين الآراء حسب الخصائص الشخصية لأفراد العينة.

وقسم الباحثان الدراسة إلى قسمين الجانب النظري ويشمل المنهج النظري للدراسة وفيه قاما بدراسة ما استجد من كتب ودوريات وأبحاث علمية وإصدارات الهيئات والجمعيات العلمية المهنية والحكومية في الدول المتقدمة في هذا المجال حسب المتاح ويتضمن الجزء الثاني الدراسة الميدانية وتشمل مجتمع وعينة البحث وصدق وثبات الاختبار وتحليل البيانات وتناول فيما يلي الجانبين بالتفصيل.

الجانب النظري للدراسة.

- ١- مفهوم التجارة الالكترونية.
أفاد الباحثان انه ليس هناك مفهوم محدد للتجارة الالكترونية يمكن الرجوع إليه ولكن هناك مجموعة من التعريفات يمكن استعراضها فيما يلي:
- أنها كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الانترنت والشبكات التجارية العالمية الأخرى.
- أنها الاستخدام المنظم لتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة وشبكات الاتصالات لتحقيق التعامل بين الشركة البائعة وبين عملائها ومورديها.
- أنها مجموعة من شبكات الحاسب الالى تربط الملايين من الحاسبات الآلية الموجودة على مستوى العالم عبر الخطوط الهاتفية والأقمار الصناعية.
ويلاحظ أن التجارة الالكترونية هي التجارة التقليدية بطريقة الكترونية وقد توصل الباحثان إلى أن التجارة الالكترونية ظاهرة معاصرة حولت جزءا من إدارة الأعمال من الطرق التقليدية إلى الطرق الآلية وهذا اوجد نوعا من الإجراءات الجديدة التي تحتاج إلى كثير من البحوث لكي تتأصل وتصبح مألوفة ويتم التعامل معها بالطرق التي جعلها أكثر قابلية وانتشرا.

٢- اثر تكنولوجيا المعلومات على دنيا الأعمال.

أفاد الباحثان أن تكنولوجيا المعلومات أثرت على الأعمال بشكل كبير خلال العقود الثلاثة الماضية بظهور ما يسمى تكنولوجيا الأعمال ووجود الانترنت واستخدامه بصورة متزايدة في العمليات المالية والتجارية وهو ما يسمى بالتجارة الالكترونية. وتعتبر التجارة الالكترونية تعبير حي عن احد صور التغير الفني المتزايد حيث أنها ممارسة لتبادل المعلومات باستخدام البريد الالكتروني وإمكانية توفير قاعدة بيانات لتغطية كافة المجالات والمميزات التي تتمتع بها الشبكة العالمية للمعلومات والتي لا تتوافر في وسائل الاتصال الأخرى ساهم في نموها وستضطر جميع الشركات إلى تبني فكرة التجارة الالكترونية.

وهناك ثلاثة أطراف رئيسية للتعامل في التجارة الالكترونية هم المستهلكون والمنشآت الاقتصادية والأجهزة الحكومية وبناء على ذلك حدد الباحثان ثلاثة أنماط للتجارة الالكترونية وهي كالتالي:

- أ - تعاملات بين المنشآت الاقتصادية والمستهلكين وهذا النمط أكثر شيوعا حتى الآن.
 - ب - تعاملات بين المنشآت الاقتصادية مع بعضها البعض.
 - ج - تعاملات بين المنشآت الاقتصادية والأجهزة الحكومية.
- وأضاف الباحثان نمط آخر وهو التعامل بين الأفراد والأجهزة الحكومية وهذا النمط يندرج تحت مصطلح الحكومة الالكترونية.

٣- اثر التجارة الالكترونية على المراجعة والمحاسبة.

أوضح الباحثان أن علم المحاسبة والمراجعة هو علم اجتماعي وعلم لغة الأرقام ومن الطبيعي أن تتأثر مهنة المحاسبة والمراجعة بالتطورات التي تحدث في تقنيات المعلومات والتي أصبحت احد أهم مقومات النظم المحاسبية وهذه التطورات التقنية خلقت تحديات ضخمة أمام ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة تتعلق بتصميم النظم المحاسبية وتطوير نظم الرقابة الداخلية بهدف ضمان كفاءة وفاعلية تشغيل النظام المحاسبي وأصبح على المراجع الخارجي والمراجع الداخلي مسؤولية تأهيل أنفسهم للتعامل مع التقنية المتقدمة وينطبق الأمر كذلك على المحاسبين.

والتحدي الذي يواجه مهنة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية يتمثل في تأثير نشر القوائم المالية عبر الانترنت على المحاسبة والمراجعة ومدى الثقة في البيانات المالية التي تتضمنها هذه القوائم والوسائل التي تكفل ضمان هذه الثقة حيث أن نشر القوائم المالية عبر الانترنت سوف يؤدي إلى تأثيرات على أساليب المحاسبة والمراجعة حيث توصلت بعض الدراسات في هذا المجال إلى أن نشر القوائم المالية عبر الانترنت سوف يحقق الكثير من المزايا منها تخفيض تكاليف نشر المعلومات كما انه يعتبر وسيلة اتصال بعدد لا نهائي من مستخدمي المعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى أن تصبح المعلومات المالية سلعة عادية بالإضافة إلى تسهيل عملية تخزين وحفظ واسترجاع المعلومات وتحليلها بواسطة متخذي القرارات.

٤- اثار التجارة الالكترونية على معايير المراجعة.

أفاد الباحثان أن التجارة الالكترونية تؤثر على بيئة الأعمال وبالتالي على معايير المراجعة نظرا للارتباط القوي بين العمليات التجارية والمحاسبية حيث يعتقد أن للتجارة الالكترونية آثارا على معايير المحاسبة والمراجعة تؤدي إلى تغيير في النظم المحاسبية المستخدمة مما يخلق مجموعة من المشكلات المتعلقة بأمن المعلومات والبيانات وهو ما يتطلب ضرورة صدور معيار مكمل لمعيار مراجعة نظم الحاسبات الآلية ومعيار الرقابة الداخلية بما يتناول تحديد الدور الذي يتوجب على المراجع أن يؤديه عند تقييم نظم الرقابة الداخلية في شركات التجارة الالكترونية إضافة إلى أن

إجراءات المراجعة تختلف في مثل هذه الشركات عن غيرها نظرا لاختلاف الطريقة التي يتم بها تشغيل النظام. ويوجد العديد من القضايا التي ترتبط بطبيعة المحاسبة والمراجعة لشركات التجارة الالكترونية منها ما يلي:

- ضرورة إعادة بحث خصائص الأخطاء في الأنواع المختلفة من الحسابات في شركات التجارة الالكترونية وتحديد ماهية الحسابات الأكثر عرضة للأخطاء.
- كان الشائع سابقا في ممارسة المراجعة أن المراجع يقوم بتنفيذ عملية المراجعة بإتباع أسلوب المراجعة النهائية التي كانت تبدأ عملها بعد انتهاء السنة المالية للشركات ولكن في ظل ظروف التجارة الالكترونية فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى المراجعة المستمرة حيث يقوم المراجع بمراجعة العمل المحاسبي المنجز أول بأول على مدار العام وهذا المنهج له آثاره السلبية على تكلفة المراجعة إلا انه يمكن المراجع من الانتهاء من المراجعة وكتابة التقرير في اقصر وقت بعد انتهاء السنة المالية.

ومن شأن التجارة الالكترونية أن تغير من بيئة الشركة وبالتالي تؤثر على العلاقات التقليدية بين أرصدة الحسابات في القوائم المالية مما يتطلب إعادة النظر في مؤشرات المراجعة التحليلية التي يمكن الاعتماد عليها عند مراجعة شركات التجارة الالكترونية حيث تتميز هذه الشركات بانخفاض المخزون وضالة قيمة الأصول المادية الملموسة وأرصدة العملاء والموردين مما ينعكس على مؤشرات المراجعة التحليلية وعلى النماذج والمؤشرات التي يمكن للمراجع أن يقيم من خلالها مدى قدرة الشركة على الاستمرار.

٥- تخطيط أعمال المراجعة والتجارة الالكترونية.

تعنى عملية تخطيط أعمال المراجعة الفترة الزمنية التي تعقب قبول عملية المراجعة والاتفاق مع العميل وهي تشمل ما يقوم به المراجع في المراحل الأولى من عملية التعاقد ويعتبر التخطيط من أهم مراحل عملية المراجعة ويمكن تلخيص أهداف تلك المرحلة في التالي:

- الحصول على معلومات أولية عن العميل والتي تؤدي إلى كفاءة وفاعلية المهمة.
- التعرف على مواضع المشاكل المحتملة والتي تتطلب اهتماما خاصا أثناء فترة التعاقد.

وأفاد الباحثان أن نشرة معايير المراجعة رقم ٢٠٠ قد أشارت في فقرتها الرابعة أن يقوم المراجعون بوضع إستراتيجية المراجعة العامة ضمن خطة المراجعة والتي تبين اتجاه عملية المراجعة وتعد بمثابة القائد والموجه لبرنامج المراجعة ويبين برنامج المراجعة تفاصيل الإجراءات المطلوبة لإتمام الخطة وتبرز أهداف التخطيط في الآتي:

- التأكد من انه تم تكريس الاهتمام الملائم لجميع نقاط المراجعة المختلفة.
- التأكد من اكتشاف جميع المشاكل المختلفة.

- تسهيل عملية المراجعة ككل.
يتضح من ذلك أن التخطيط يبين للمراجع حجم العمل المطلوب والوقت المستهدف والطاقت الذي يقوم بالمهمة من مراجعين ومساعدين وتعتبر عملية تخطيط المراجعة الخطوة الأولى لفحص نظام الرقابة الداخلية.

الدراسة الميدانية.

تم استقصاء المعلومات والبيانات عن طريق لاستبانه التي قام الباحثان بإعدادها واختبارها وذلك بعرضها على ثمانية من المراجعين الممارسين للمهنة في المملكة العربية السعودية باعتبارهم الفئة المستهدفة من البحث للحصول على مقترحاتهم.

١- مجتمع وعينة البحث.

ركز الباحثان دراستهما الميدانية على فئة واحدة وهي الفئة التي تتأثر بوجود نظام التجارة الالكترونية في المنشآت باعتبارها تتعامل معه عن طريق مراجعته وهي فئة ممارسي مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية ويبلغ عدد مكاتب المراجعة ١٠٦ مكاتب طبقاً للقائمة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عام ٢٠٠٢ م وقد تم توزيع ٢٠٠ استبانة حيث أرسلت الاستثمارات إلى جميع المكاتب المذكورة في القائمة وعددها ١٠٦ مكاتب عن طريق الفاكس وتم توزيع ٩٤ استمارة بطريقة شخصية لمجموعة من المراجعين.

٢- صدق وثبات الاختبار.

يعد مفه وم الصدق والثبات من القضايا الرئيسية التي يجب على الباحث أن يضعها في اعتباره عندما يبدأ بجمع بياناته عبر أداة البحث وقد أوضح كثير من الباحثين أن تحقيق الصدق يتم بعدة طرق من أهمها عرض أداة البحث على مجموعة من المتخصصين في مجال البحث والمستهدفين من عينة البحث لأخذ انطباعاتهم حول أداة البحث ومدى تحقيقها لهدف البحث وجمعها للنقاط الرئيسية للعناصر التي يجب أن تحتويها هذه الأداة وهو الأمر الذي تم من قبل الباحثان أما مفهوم ثبات الاختبار فيقصد به مدى خلوه من الأخطاء غير المنتظمة التي تشوب القياس فالثبات يعني الدقة أو الاتساق وقد قام الباحثان بإجراء اختبار الثبات لقياس مدى الاتساق أو التناسق الداخلي لكل مجموعة من مجموعات الدراسة.

٣- تحليل البيانات باستخدام المتوسط الحسابي واختبار T لقياس المعنوية.

قام الباحثان بعد التأكد من وجود قدر كبير من الصدق والثبات لأداة البحث بتحليل البيانات باستخدام المتوسط الحسابي وكذلك اختبار النسبة التائية وتحليل التباين.

خلاصة البحث والنتائج والتوصيات.

توصل الباحثان إلى أن ممارسة التجارة الالكترونية يلعب دورا مهما في دنيا الأعمال من خلال تخطى الحواجز الجغرافية وبالتالي زيادة عدد العملاء ومما لاشك فيه أن مباشرة التجارة الالكترونية سوف يلقى أثارا متعددة على نظام المعلومات المحاسبية للمنشأة ويمكن أن تشمل تطويرا للنظام واغلب مدخلاته ومخرجاته والرقابة عليها وتأكيد الثقة في البيانات المالية من خلال مكاتب المراجعة.

وقد أوضح البحث أن التجارة الالكترونية ظاهرة معاصرة حولت جزءا من أداء الأعمال من الطرق التقليدية إلى الطرق الآلية وهذا بدوره اوجد نوعا من الإجراءات الجديدة التي تحتاج إلى الكثير من البحوث لكي تتأصل وتصبح مألوفة ويتم التعامل معها بالطرق التي تجعلها أكثر قابلية وأكثر شيوعا.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الأطراف وهي تعاملات بين المنشآت الاقتصادية والمستهلكين وتعاملات بين المنشآت الاقتصادية مع بعضها البعض وتعاملات بين المنشآت الاقتصادية والأجهزة الحكومية وتعاملات بين الأفراد والأجهزة الحكومية.

وفيما يتعلق بأثر التجارة الالكترونية على معايير المراجعة فقد خلصت الدراسة إلى أن التجارة الالكترونية تؤثر على بيئة الأعمال وبالتالي على معايير المراجعة نظرا للارتباط القوي بين العمليات التجارية والمحاسبة حيث يعتقد أن للتجارة الالكترونية أثارا على معايير المحاسبة والمراجعة تؤدي إلى تغيير في النظم المحاسبية المستخدمة بالإضافة إلى قضية أخرى تؤدي إلى زيادة أعمال المراجعة في ظل التجارة الالكترونية حيث كان الشائع في السابق في ممارسة المراجعة أن المراجع يقوم بتنفيذ عملية المراجعة بإتباع أسلوب المراجعة النهائية التي كانت تبدأ عادة عملها الرئيسي بعد انتهاء السنة المالية للشركات ولكن في ظل ظروف التجارة الالكترونية فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى المراجعة المستمرة.

وركز البحث على تخطيط أعمال المراجعة والتجارة الالكترونية كهدف رئيسي وهي تشمل ما يقوم به المراجع في المراحل الأولى من عملية التعاقد وهي من أهم مراحل عملية المراجعة إذا ما أريد لها أن تؤدي بكفاءة مهنية واقتصادية وكذلك لضبط الوقت المخصص والتكلفة المحددة ويجب على المراجع فهم عميله ونوع صناعته والظروف المحيطة به والتي يلزم فهمها من قبل جميع أفراد طاقم المراجعة ويمكن تلخيص ما سبق بأنه حصول المراجع على الفهم التام للعميل ونشاطه.

أما الجانب الميداني فقد تم استخدام أسلوب الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات وفق مقياس ليكرت ذي الخـ مس درجات وتم اختبار عشرين عبارة تمثل واجبات تقليدية يقوم بها المراجع لدى تخطيطه لعملية المراجعة من اجل التعرف أن كانت هذه الواجبات ستتغير لدى استخدام المنشآت لنظام التجارة الالكترونية وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن سبع عبارات فقط (٣٥%) ثبتت معنوية تأثرها بنظام التجارة الالكترونية مما يبين محدودية تأثير النظام الالكتروني الجديد على تخطيط عملية

المراجعة كما اتضح انه لم يكن لاختلاف الخصائص الشخصية اي تأثير على اختلاف إجابات المشاركين في البحث حيث لم يظهر سوى اختلاف واحد في إحدى العبارات لدى عامل الخبرة. ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث فان الباحثين يوصيان بما يلي:

١- استمرار الدراسات الميدانية المحاسبية في مجال التجارة الالكترونية ومعرفة مدى تأثيرها على العديد من موضوعات المحاسبة والمراجعة وخاصة اثر ممارسة التجارة الالكترونية على أدلة الإثبات التي تغيرت في ظل التجارة الالكترونية.

٢ - ضرورة قيام الجهات الرسمية والمهنية كوزارة التجارة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بدورها في زيادة وعي المجتمع بنظام التجارة الالكترونية وعقد الندوات وإصدار النشرات وورش العمل المتخصصة لإيضاح كل الجوانب المحاسبية التي تتأثر بهذا النظام الجديد.

٣- تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية لتواكب التطور التقني والتجاري بصورة تتلاءم مع تطورات بيئة الأعمال الحديثة وتلبى حاجات ومتطلبات سوق المهنة.

الدراسة الخامسة: دور البنوك الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية **للدكتور بريس عبد لقادر والدكتور زيدان محمد - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر.**

أوضح الباحثان أن العالم والاقتصاد العلمي يشهدان موجة من تحرر التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية والخدمية وحقوق الملكية والتي تعنى في النهاية إزالة كل القيود التي تقف عائقا أمام تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة إلى جانب الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بكل أبعادها والتي من شأنها أن تؤثر على التجارة وان شبكة الانترنت أوجدت نماذج جديدة للتفاعل التجاري وتطويره المستمر.

وأكد الباحثان أن التجارة الالكترونية شهدت نموا متزايدا خلال السنوات الأخيرة سواء من حيث حجمها أو عدد مستخدميها وان البنوك الالكترونية أو بنوك الانترنت لعبت دورا كبيرا في زيادة حجم التجارة الالكترونية نظرا للتسهيلات التي تقدمها للمتعاملين في مجال تسوية المعاملات حيث تم تجاوز العديد من الصعوبات وبذلك فرضت هذه البنوك نفسها في السوق المصرفية المحلية والعالمية.

وانه نظرا لان مصطلح التجارة الالكترونية لا يزال غائبا في الدول العربية وعن التجارة العربية سواء البينية أو مع العالم الخارجي وهذا ما دعاهما لاختيار الدراسة في هذا الموضوع نظرا لأهميته في ظل ما يسمى بالاقتصاد الجديد الذي نتج عن التفاعل بين ثورة المعلومات والاتصالات وبين العولمة خاصة وان معظم الدول

العربية قد بدأت في التحضير للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وقد تناولت الدراسة الموضوعات التالية.

أولاً: التعريف بالتجارة الالكترونية.

مع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة والتوسع في استخدامها حيث تطورت التجارة بشكل كبير بسبب تزايد عقد الصفقات التجارية حيث حقق الانترنت الاهتمام بالتجارة الالكترونية ومختلف البيانات المتعلقة بها باستخدام وسائل تبادل البيانات الكترونياً وتحول الاستثمار الكترونياً ويعتبر هذا النظام هو حجر الأساس للتجارة الالكترونية.

١- مفاهيم التجارة الالكترونية.

عرف الخبير الاقتصادي الأمريكي نيكولاس بيرتلي مفهوم التجارة الالكترونية بأنه تسويق المنتجات عبر شبكة الانترنت الدولية وتوفر يغ البرامج الالكترونية دون الذهاب إلى المتجر أو الشركة وان التجارة الالكترونية تشتمل على الاتصالات بين مختلف الشركات على المستوى المحلي أو الدولي مما يسهل عملية التبادل التجاري ويزيد من إحجامها.

أما منظمة التجارة العالمية فقد عرفت التجارة الالكترونية على أنها مجموعة متكاملة من عمليات الصفقات وتأسيس الروابط وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات والخدمات بوسائل الكترونياً.

وعرفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التجارة الالكترونية على أنها التجارة التي تتم باستخدام التقنيات التي وفرتها ثورة المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت عبر التبادل الالكتروني لبيانات متجاوزة الزمان والمكان وتغطي قطاعات عديدة وتضع قواعد جديدة لعمليات البيع والتسجيل والتسليم.

وتشمل محاور التجارة الالكترونية إلغاء التعريف الجمركية وإتباع نظم ضريبية مبسطة مع وضع نظام الكتروني للسداد وإزالة العوائق التجارية والإدارية لتسهيل العمل بها وتسهيل إجراء العمليات المصرفية اللازمة والتسهيلات الائتمانية المتاحة وقد استفاد الكثيرون من فوائد التجارة الالكترونية في خفض التكاليف وتحسين الكفاءة عن طريق الإقلال من تناول الأوراق مع تفصيل وملائمة السلع والخدمات طبقاً لاحتياجات العملاء وتحسين وضع المنتجين التنافسي.

كما أن للتجارة الالكترونية تأثير على البنوك حيث يمكن من خلالها أن تسوق البنوك لخدماتها العادية وخدمات الاستثمار لعملائها عندما يعتاد العملاء على التعامل معها الكترونياً وتستطيع البنوك تقليص عدد فروعها والنفقات الأخرى المتصلة بذلك.

٢- أنواع التجارة الالكترونية.

تنقسم التجارة الالكترونية إلى قسمين رئيسيين هما:

- تجارة الأعمال مع الأعمال ويقصر التعامل فيها على الشركات ومورديها وعملائها الكبار من خلال كلمات سرية وعناوين خاصة بالشركة غير معلنه أو منشورة.

- تجارة الأعمال للمستهلكين ويسمى البعض بالتسويق الالكتروني أو تجارة التجزئة أو تجارة التجزئة الالكترونية.

٣- أهمية التجارة الالكترونية.

إن التجارة الالكترونية سوف تمثل في المستقبل القريب الصدارة في التعاملات التجارية في جميع أنحاء العالم وذلك للأسباب التالية:

- أنها وسيلة سهلة وبسيطة يمكن استخدامها من قبل جميع الطبقات من الأفراد والشركات في وقت قصير وبأقل تكلفة.

- أنها تتعدى حاجز الزمان والمكان حيث يمكن التعامل من خلالها على مدار اليوم ومن أي مكان في العالم فهي بذلك من أهم واكبر تطبيقات العولمة.

- أنها تعمل على تدفق المعلومات في الوقت المناسب الذي يحتاج فيه التعامل إلى اتخاذ القرار المناسب.

٤- دعائم وأساسيات التجارة الالكترونية.

يتطلب ممارسة التجارة الالكترونية توفير مجموعة إمكانيات تتمثل أهمها في التالي:

- البنية التحتية وتتمثل في بنية الاتصالات وتتم عن طريق البناء الالكتروني للبيانات مع اتساع توفير واستخدام الانترنت كذلك توفير استخدام بطاقات الدفع الالكتروني وغيرها من الوسائل التي تسهل عقد الصفقات الالكترونية.

- نظام رقابي واداري لعمليات السداد ويعتبر نظام سداد العمليات من خلال شبكة الانترنت من أهم دعائم نمو وانتشار التجارة الالكترونية والنقود البلاستيكية (بطاقات الدفع الالكتروني) في تأمين التعامل كما يحافظ هذا النظام على سرية التعامل وعلى حقوق والتزامات جميع الأطراف المتعاملة معا.

- توفير الحماية اللازمة للمعلومات لكي يكون هناك ثقة وأمان من المستهلكين على التعامل مع المواقع الالكترونية حيث أن سهولة إنشاء موقع على الانترنت يمكن أن تبعث كثير من المخاوف لدى المتعاملين ويكون التساؤل الذي يراود هؤلاء عن مدى قدرة الشبكة على تأمين وحماية المعلومات من القرصنة فيما يتعلق باستخدام البطاقات الائتمانية في مجال التسويات ودفع الفواتير وغيرها.

ثانياً: مبادئ تسهيل التجارة الالكترونية.

أفاد الباحثان أن الخبراء الاقتصاديين وضعوا مجموعة من السياسات والمبادئ والتي اعتبروها مبادئ أساسية لتسهيل نمو التجارة الالكترونية تتمثل في الآتي:

١- ضرورة إسناد القيادة للقطاع الخاص بالرغم من قيام الحكومة في تمويل النشأة الأولى للانترنت حيث نجد أن التوسع الذي حدث بعد ذلك كان مدفوعاً بصورة أساسية من القطاع الخاص وحتى تزدهر التجارة الالكترونية يتعين أن يستمر إسناد القيادة لهذا القطاع فـالابتكار والتوسع في الخدمات وتعظيم المشاركة وانخفاض الأسعار لن يتحقق إلا في ساحة تحكمها مبدئ السوق.

٢ - ضرورة امتناع الحكومات عن فرض قيود غير ضرورية على التجارة الالكترونية وذلك لتتوفر للأطراف القدرة على الدخول في اتفاقيات مشروعة لبيع وشراء السلع والخدمات عبر الانترنت مع أقل مشاركة أو تدخل من جانب الحكومة.

٣- عندما تكون المشاركة الحكومية ضرورية يتعين أن يكون هدفها دعم وتحقيق بيئة قانونية للتجارة متطورة مع تطور أساليب التبادل التجاري بحيث تكون بسيطة و متناسقة وغير متناقضة تنظم الصفقات التجارية وذلك بحماية المستهلك والبائع وعندما يكون التدخل الحكومي ضروريا لتسهيل التجارة الالكترونية يجب أن يكون الهدف منه ضمان المنافسة النزيهة وحماية الملكية الفكرية والخصوصية ومنع الاحتيال وتبني الشفافية ودعم المعاملات التجارية.

٤- ضرورة تسهيل التجارة الالكترونية على الانترنت على أساس عالمي حيث أن الانترنت سوق عالمية وبالتالي يجب أن يحكم النظام القانوني الذي تقوم على أساسه المعاملات التجارية على الانترنت مبادئ متناسقة على المستويين المحلي والعالمي.

ثالثاً: القواعد التي تحكم التجارة الالكترونية.

يثير انتشار التجارة الالكترونية مخاوف العديد من الأطراف وفي مقدمة هذه المخاوف قضية امن الشبكة الدولية المعلوماتية وقضية تقنين التجارة الالكترونية.

١- امن الشبكة الدولية المعلوماتية.

تحقيق الأمن للبنية الأساسية العالمية للمعلومات يجب أن يتوفر ما يلي:
- شبكة اتصال آمنة وموثوق بها ووسيلة فعالة لحماية نظم المعلومات الملحقة بهذه الشبكة.

- وسيلة فعالة للتوثيق وضمان سرية المعلومات الالكترونية.
- توفير التدريب الجيد لمستخدمي البنية الأساسية المعلوماتية وخاصة تقنية حماية المعلومات والاتصالات الالكترونية مثل التشفير والتوثيق والتحكم في كلمات السر. وحتى الآن لا توجد تقنية أو طريقة يمكنها ضمان سلامة البنية الأساسية المعلوماتية.

٢- تقنين التجارة الالكترونية.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية على وضع مجموعة من المبادئ التجارية الدولية الموحدة للتجارة الالكترونية كما تسعى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لذلك على أن يتم الاسترشاد بالمبادئ التالية عند صياغة القواعد التي تحكم التجارة الالكترونية:

- يجب أن يكون لكافة الأطراف الحرية في إقامة العلاقة التعاقدية فيما بينهم على النحو الذي يراه مناسباً.
- يجب أن تكون القواعد محايدة تكنولوجياً أي لا تفترض تكنولوجيا معينة.
- يجب أن يتم تعديل القواعد القائمة حالياً مع تبني قواعد جديدة بالقدر الضروري لدعم استخدام التكنولوجيا التجارية.
- يجب أن تشمل العملية القطاع التجاري عالي التقنية بالإضافة إلى المشاريع التي تدخل حتى الآن عالم الكمبيوتر.
- بالإضافة إلى المبادئ السابقة يجب على كافة المؤسسات الدولية المعنية وضع أحكاماً ومبادئ أساسية تستهدف القضاء على العوائق الإدارية والتنظيمية وتسهيل التجارة الالكترونية.

رابعاً: مزايا ومخاطر التجارة الالكترونية.

- ١- مزايا التجارة الالكترونية.
لقد أثبتت التجارة الالكترونية أهميتها وحقت العديد من المزايا أهمها مل يلي:
 - نفاذ أسهل إلى الأسواق وزيادة القدرة التنافسية.
 - خفض التكاليف وتوفير الوقت.
 - سهولة الوصول إلى المعلومات.
 - تفاعل أكثر مع العملاء.
- ٢- المخاطر التي تواجه التجارة الالكترونية.
 - تتم معاملات التجارة الالكترونية دون الحاجة لاتصال مباشر بين الأطراف وبما يخلق احتمالات عدم الجدية.
 - بث معلومات غير صحيحة من البائع مما يعرض الزبون إلى عدم مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات.
 - هناك تأخر في سن القوانين والتشريعات التي تحد من ظاهرة الغش في المعاملات التي تتم من خلال التجارة الالكترونية.

خامساً: دور البنوك الالكترونية في زيادة حجم التجارة الالكترونية.

- ١- مفاهيم عن البنوك الالكترونية.
يستخدم مصطلح البنوك الالكترونية كتعبير متطور وشامل للعديد من المفاهيم التي ظهرت في مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المصرفية والمالية عن بعد أو البنك

المنزلي أو البنك على الخط أو الخدمات المالية الذاتية وكلها تعنى قيام العملاء بإدارة حساباتهم وانجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أى مكان آخر وفى الوقت الذي يرغب من خلال خط خاص إلى حساباته لدى البنك.
كما تعرف البنوك الالكترونية بأنها منافذ الكترونية تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف وبدون عمالة بشرية ومن أهم تلك المنافذ الالكترونية آلات الصرف الذاتي والبنوك المنزلية.

- ٢- أهم الخدمات المقدمة من قبل البنوك الالكترونية.
تقدم البنوك الالكترونية تشكيلة من الخدمات تتمثل في الآتى:
 - الهاتف المصرفي.
 - التحويل الالكتروني للأموال.
 - النظم المصرفية المباشرة مع العميل (On Line).
 - الانترنت المصرفي.

ويتطلع العالم اليوم إلى مرحلة ما بعد الانترنت وهو ما يسمى بطريق المعلومات السريع ومن أهم ملامحه ما يلي:
- أن الحاسبات الدفترية هي اصغر الحاسبات المعروفة اليوم وأكثرها قابلية للحمل وسوف تكون هناك حاسبات في حجم الجيب ويطلق عليها المحفظة.
- ظهور ما يسمى بالاستكشاف المكاني الذي يتيح للعميل أن يتجه إلى حيث توجد المعلومات.
- ظهور ما يسمى بالوكيل على شبكة المعلومات السريعة والتي تساعد العميل في البحث عن أى معلومات يطلبها.
- ظهور ما يسمى الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة تقوم بنقل البيانات والصور بسرعة كبيرة.

سادسا: مخاطر التعامل عن طريق البنوك الالكترونية وطرق الوقاية منها.

- ١- مخاطر تنظيمية.
نظرا لان شبكة الانترنت تسمح بتقديم الخدمات من أى مكان في العالم فان هناك خطرا في أن تحاول البنوك التهرب من الإشراف والتنظيم حيث يجب على الجهات المسؤولة عن التنظيم أن تطالب البنوك بالحصول على ترخيص.
- ٢- مخاطر قانونية.
تتطوي المعاملات الالكترونية المصرفية على درجة كبيرة من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك وقد لا تكون لدى البنوك المعرفة الكاملة بالقوانين والتنظيمات المطبقة في بلد ما قبل أن تبدأ في تقديم خدماتها فيه.

٣- مخاطر العمليات.
هناك خطرا على امن النظام المصرفي إذ أن تعرض الشبكة المعلوماتية لاي تخريب قد يؤثر على مجمل العمليات المصرفية.

٤- المخاطر الأخرى.
يطلق على المهاجمين للشبكة لقب المدمرين (هاكرز) حيث أنهم يسعون إلى تدمير شبكة المعلومات وقد تعرضت بعض مواقع التجارة الالكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات عديدة كما أن التصنت الالكتروني محتمل أيضا وهذه الاختراقات قد تكون داخلية وقد تكون خارجية وهذه القضية من أكثر القضايا خطورة على البنوك وقد واجهت العديد من البنوك في أوروبا وأمريكا.

النتائج.

انتهى الباحثان إلى انه لا يزال مفهوم التجارة الالكترونية غائبا عن العالم العربي في مجال التبادلات التجارية البينية أو مع العالم الخارجي حيث أن نصيب الدول العربية من التجارة الالكترونية لا يتجاوز ٨% من حجم التجارة الالكترونية في العالم ومرد ذلك عدم وجود بنية تحتية للاتصالات مع عدم اهتمام رجال الأعمال باستخدام هذا النمط من التعامل بسبب عدم الدراسة في استعمال الانترنت من جهة وعدم الثقة من جهة ثانية كما أكد أن مصطلح التجارة الالكترونية بالجزائر مازال لم يراوح مكانه وهذا الواقع يعكس تخلف الجزائريين في هذا المجال وعدم مسيرتهم للتطورات العالمية كما يعكس صعوبة اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.

الاقتراحات.

١ - وضع التشريعات القانونية والضريبية المنظمة للتجارة الالكترونية التي تعطي التعاملات والعقود التجارية وضعا قانونيا مماثلا للتعاملات والعقود التقليدية وهو الذي تم في الإطار الثنائي بين الكثير من دول العالم كما هو الحال بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من خلال اتفاقية تعمل على إرساء القواعد الأساسية التي تنظم التجارة الالكترونية.

٢- إبرام اتفاقية مع إحدى المؤسسات العالمية المعترف بها للحصول على التوقيعات الرقمية والشهادات الرقمية حتى تأخذ العقود التجارية الموقعة عبر شبكة الانترنت صيغة قانونية.

٣- العمل على إنشاء واستكمال البنية التحتية للتجارة الالكترونية.

٤ - العمل على إنشاء شبكة موحدة لأجهزة الحاسب الالى على مستوى مصالح الضرائب المختلفة وإيجاد التنسيق فيما بينها وربطها بشبكة الانترنت.

٥- إيجاد التشريع المناسب لإلزام البنوك والمؤسسات المالية بضرورة إخطار مصالح الضرائب بالتحويلات المالية التي تتم عن طريقها أو التنسيق مع البنوك مع وجود النص التشريعي بضرورة خصم البنوك لنسبة من التحويلات المالية التي تغطي صفقات التجارة الالكترونية ليتم تحصيلها من طرف مصلحة الضرائب.